TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at Academic Scientific Journal
http://www.iasj.net

Tikrit Journal for Political Science

الشرعية السياسية والأمن الوطني العراقي (دراسة تحليلية في المعوقات وسبل النجاح لمرحلة ما بعد داعش)

Political Legitimacy and Iraqi National Security (An Analytical Study on Obstacles and Ways of Success for the Post-ISIS Phase)

Asst .lec .Mohammed muhi aljanabi

م . م. محمد محي محمد الجنابي [1]*
جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received
- Accepted
- Available.

Keywords:
- **: Legitimacy**
- **National Security**
- **Rule of Law**
- **Post-ISIS Iraq**

Abstract:

The concept of national security has evolved due to international changes and the intertwined relations between countries that have added multiple and diverse new paths to security, the most important of which are human, social, economic and food security. and the Iraq used new path in developing national security policies according to the nature of the role of the Iraqi state after 2003, and the creation of arrangements for national security in light of a democratic constitutional document that is supposed to It provides more opportunities, but these arrangements have not been without the challenges that accompanied the building of a sustainable security system, which needs to implement mechanisms at various levels in order to strengthen the military and security victory over terrorist organizations.

(1)* Corresponding Author: Mohammed muhi aljanabi , E-Mail: mohmohi@ced.nahrainuniv.edu.iq, Al-Nahrain University /college of Political.

معلومات البحث:

تواريخ البحث:

الاستلام:

القبول:

النشر :

الكلمات المفتاحية:

– الشرعية

– الامن الوطني

–سيادة القانون

–العراق ما بعد داعش

الخلاصة: تطور مفهوم الأمن الوطني بفعل التغييرات الدولية وتشابك العلاقات بين الدول، التي أضافت مسارات متعددة ومتنوعة جديدة للأمن، أهمها الأمن الإنساني والاجتماعي والاقتصادي والغذائي، ومعه باتت الدول تبحث عن تحقيق افضل الفرص للأمن الوطني من خلال تعزيز شرعية ممارسة السلطة، لذا اتخذ العراق مسارًا مغايراً في وضع سياسات الأمن الوطني وفقًا لطبيعة دور الدولة العراقية بعد عام 2003، والتي تضمنت إعادة تأسيس النظام السياسي، وإيجاد ترتيبات للأمن الوطني في ضوء وثيقة دستورية ديمقراطية يفترض بها أن توفر مزيداً من الفرص، لكن تلك الترتيبات لم تخلُ من التحديات التي رافقت بناء نظام أمني مستدام، التي تحتاج الى تنفيذ أليات على الصعد المختلفة من اجل تعزيز الانتصار العسكري والأمني على التنظيمات الإرهابية.

المقدمة

شهد العراق حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي بسبب الأنظمة الاستبدادية التي حكمته قبل عام 2003 ، والتي تسببت في دخول البلاد حروبًا خارجية وصراعات داخلية ، مصحوبة بحرمان أفراد المجتمع من التمتع بالحياة الدستورية، وضماناتها المميزة لحرية التعبير وقبول الرأي الآخر ووجود معارضة برلمانية، وكل العوامل المتوفرة في الدستور الديمقراطي، التي تسهم بشكل كبير في توفير متطلبات الأمن الوطني وفق آليات تلك الوثيقة، التي تقنن الممارسات وتصقل الإجراءات. وفي هذا الصدد، اتخذ العراق مسارًا مغايراً في وضع سياسات الأمن القومي وفقًا لطبيعة دور الدولة العراقية بعد عام 2003، والتي تضمنت إعادة تأسيس النظام السياسي، على أساس القطيعة مع إرث تاريخي قبل عام 2003 مع جميع اختلالاته الهيكلية، وإيجاد ترتيبات للأمن الوطني في ضوء وثيقة دستورية ديمقراطية يفترض بها أن توفر مزيداً من الفرص لتحقيق الاستقرار السياسي، لكن تلك الترتيبات لم تخلُ من التحديات التي رافقت بناء نظام أمني مستدام وفقًا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

إشكالية البحث: تنبع مشكلة البحث من قدرة النظام السياسي العراقي على إيجاد سياسات أمنية عامة من خلال الاستفادة من الشرعية السياسية، وبالتالي الإجابة على الأسئلة الأتية: ما هي مبادئ الشرعية السياسية

التي تعزز فرص تحقيق الأمن الوطني ؟ ما هي معوقات تحقيق الأمن الوطني العراقي بعد عام 2003؟ ما هي آليات تعزيز الأمن الوطني العراقي في ظل الشرعية السياسية لمرحلة ما بعد داعش؟

فرضية وهدف البحث: تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين الشرعية السياسية وتحقيق فرص الأمن الوطني العراقي، من خلال دراسة محددات الأمن الوطني العراقي بعد عام 2003 ، ووضع آليات لتعزيزه في ضوء الشرعية الدستورية والسياسية ، من أجل الوصول إلى أعلى مستويات الاستقرار الأمني، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك علاقة بين الشرعية وما تتضمنه من الحقوق الدستورية والضمانات داخل النظام الديمقراطي وبين تحقيق فرص الأمن الوطني، وهذا يعتمد على قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد والقدرات من خلال احتواء جميع العقبات.

هيكلية البحث: تتضمن الدراسة مقدمة وثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول الى (عناصر الشرعية السياسية وفرص الامن الوطني)، وفي المبحث الثاني الى (معرقلات الامن الوطني العراقي في ظل الشرعية السياسية بعد عام 2003)، في حين تطرقنا في المبحث الثالث الى (سبل تعزيز الامن الوطني العراقي في ظل الشرعية السياسية لمرحلة ما بعد داعش).

المبحث الأول: عناصر الشرعية السياسية وفرص الأمن الوطني

تقتضي ضرورات البحث العلمي الى التطرق لأهم المصطلحات التي سيتم استخدامها في البحث بغية توحيد الرؤى بين الباحث والقارئ في المقاصد التي يتوخاها الباحث لمعاني المفردات والمصطلحات، وذلك لوجود فسحة في المعاني ضمن الدراسات السياسية والاجتماعية قد تختلف بين مؤلف او اخر او ما بين قارئ واخر، وتدور مصطلحات الدراسة حول ما يأتي:

_1الأمن الوطني: شهد مفهوم الأمن تطوراً شاملاً في ضوء التطورات الدولية في حقبة الحرب الباردة وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي، الذي كان له تأثير واضح على مفهوم الأمن في أبعاده ومستوياته، اذ تغير مفهوم الأمن إلى ما وراء الأسس التي استخدم عليها القوة العسكرية وحدها في التعامل مع المخاطر، بسبب التحديات المختلفة التي كانت البلدان تواجهها في الماضي، والتي تحتاج إلى التركيز على نظام أمني شامل من خلال التركيز على مفهوم الضمان الاجتماعي الشامل[1]، مما عزز الحاجة إلى إيجاد أنواع جديدة من

[1] ادوارد بورودريكيس، ادارة المخاطر والأزمات والأمن، ترجمة احمد المغزي، ط1، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008)، ص185.

الأمن[1] مثل الأمن الاجتماعي والبيئي الذي لا يقل أهمية عن الأمن العسكري ، وكذلك الأمن البشري والجماعي، الأمر الذي يتطلب من جميع دول العالم المشاركة في تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التهديدات الأمنية العالمية، ومن ثم مفهوم الأمن الوطني انتقل من مفهومه الضيق إلى مفهوم أوسع يشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.[2]

2- الشرعية السياسية: يُعد (جون لوك) أول من استخدم مفهوم الشرعية، ثم تطور المفهوم في العصور الحديثة بحيث أصبح يعبر عن اختيار وتقبل المحكومين للحكام وللنظام السياسي، وعليه فإن مفهوم الشرعية في أدبيات العلوم الاجتماعية والسياسية يمثل كما جاء بآراء العديد من المفكرين (ماكس فيبر، ديفيد إيستون، موريس ديفرجيه، سعد الدين إبراهيم وغيرهم)، يمكن تحديده بإيجاز، بأنه تقبل تيار اساس من المواطنين في المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم له طواعية، بسبب ثقة المواطنين في النظام السياسي الذي يعبر عن قيم الجماعة وتوقعاتها وامالهم في المديات القريبة لو المستقبلية، ويسعى إلى تحقيق أهدافها الكبرى، لذلك يعبر افراد المجتمع عن القبول والرضا عبر قيامهم بالواجبات التي تتوقعها السلطة منهم في المقابل الحصول على الحقوق، وعليه يعتمد مفهوم الشرعية بكيفية ممارسة السلطة بالاستناد الى أليات لديمومة واستمرار النظام السياسي يستند الى القبول من خلال وجود مؤشرات عدة أهمها(الدستور، التعددية السياسية، التداول السلمي، وكذلك وجود عنصر الانجاز عبر مؤشرات عدة منها(اقتصادية ، اجتماعية مثل مستوى الفقر، جودة التعليم)، وبذلك تعكس هذه المؤشرات جميعها شرعية النظام السياسي لأنها تتعلق بأفراد المجتمع وامنهم ومستوى المعيشة وغيرها.[3]

ومن هنا، فلا شك بان الدول التي لا تتمتع بعناصر الشرعية السياسية بالاستناد الى وثيقة دستورية مستفتى عليها، تتعرض الى تهديدات لأمنها الوطني، نتيجة انعدام شكل العقد الاجتماعي بين الأفراد والدولة والرضا الشعبي (الشرعية السياسية)، وعليه فان الشرعية السياسية تعمل على ايجاد الحلول للنزاعات والتنافسات الداخلية عبر مسارات اقل تكلفة من البدائل العنيفة، ولكونها تضفي سيادة القانون والتعددية

---

[1] ان تشابك المشهد الدولي والتداخل بين الدول والعديد من العوامل التكنلوجية وغيرها، قد اسهمت في تشكيل مداخل إضافية لإيجاد مفهوم أوسع للأمن تسير وفق أحد الآراء الأتية: الاتجاه التقليدي: هو قدرة الدولة على هزيمة أي هجوم عسكري يهدد استقرارها، الاتجاه الاقتصادي: يرتبط الأمن الوطني بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية، الاتجاه الحديث: مثل الأمن الاجتماعي والبيئي الذي لا يقل أهمية عن الأمن العسكري، وكذلك الأمن البشري والجماعي.. للمزيد ينظر عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، ط1(القاهرة: دار الموقف العربي للصحافة والنشر، 1989)، ص 28. وكذلك عبد الفتاح علي الرشدان، تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية (الجامعة الاردنية، المجلد 46، العدد3 ، 2019)، ص 118.

[2] فراس عبد الكريم ، السياسات العامة للأمن الوطني بعد عام 2005(العراق، مطبعة سيماء، 2017)، ص 136.

[3] للمزيد ينظر: عامر حسن فياض ، امير مالك مليوخ، الشرعية السياسية ومؤشرات عنصر النجاز في النظام السياسي العراقي بعد العام 2003، مجلة قضايا سياسية(كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، الاصدار 59 ، 2019)، ص2.

والمشاركة السياسية، فضلاً عن ضمانة الحقوق والحريات العامة، وتلك أهم فواعل الشرعية التي تسهم في تحقيق فرص الامن الوطني، وعليه سنتطرق لأهم تلك المبادئ الذي تضمنها النظام السياسي العراق بعد عام 2003 والذي من المفترض ان توفر مزيداً من فرص تحقيق الامن الوطني، وكما يأتي:

أولاً_ سيادة القانون: تعد مفاهيم سيادة القانون واحدة من أهم المبادئ الرئيسة في تحقيق الشرعية السياسية، ويستند بالتزام السلطة بضمان قدر من الثبات النسبي ضمن الوثيقة الدستورية، التي تصدر عنها على نحو يحقق الاستقرار للأوضاع الأمنية، الأمر الذي يعزز ثقة الأفراد بالتشريعات السارية وتلافي عدم وثوقهم بها، ولتحقيق ذلك فإنه يتعين ان يسود القانون (علوية الدستور) ليغدو منطلقاً نحو تعزيز الاستقرار الأمني، فالنظام السياسي يظل متماسكاً مادام هو قادراً على تجسيد نظام القيم الذي يؤمن به الناس، ويعد مبدأ سيادة القانون احد مظاهر الدولة الحديثة، ويتجسد بخضوع مؤسسات الدولة وافراد المجتمع لمبادئ القانون، فلا يجوز ممارسة أي عمل إلا وفقا لحكم هذا القانون يتساوى في ظله الجميع، بما فيه التزام كل فرد في المجتمع بمراعاة حقوق الآخرين.[1]

وهنا السؤال الذي يطرح نفسه، ما هي العلاقة بين سيادة القانون والامن الوطني؟ وللإجابة عن هذا السؤال لابد ان نتطرق الى عوامل الشرعية السياسية لمعرفة العلاقة بين الامن الوطني ومبدأ سيادة القانون الذي يتضمن مبدأ علوية الدستور والفصل بين السلطات وكذلك استقلال القضاء وكما يأتي:

1_ سمو الدستور: أن وجود الدستور يعتبر الضمانة الأولى لسيادة مبدأ القانون لكونه يؤسس وجود الدولة القانوني، وكذلك يحدد طرق اختيار الحاكم ويمنحه الصفة الشرعية[2]. وبما ان الشرعية السياسية تقتضي الاحتكام الى القانون، فإن ذلك يتحتم من باب أولى سمو الوثيقة الدستورية باعتباره القانون الأسمى على التشريعات والقوانين الاخرى، وبذلك ووجوب تقيد التشريع الأدنى بالتشريع الأعلى حتى ينسجم البناء القانون للدولة[3] ، وهذا ما سيوفر مزيداً من فرص الامن الوطني لكونه يرسم الملامح الرئيسة لمضامين الامن داخل المجتمع والدولة.

وقد التفت المشرع العراقي عند كتابة الدستور العراقي لعام 2005 وتضمينه نصوص عدة تدل على سمو الدستور والتقييد بمبدأ سيادة القانون، وبذلك حدد الترتيبات للازمة لرسم سياسات الامن الوطني، اذ ورد في الدستور العراقي لعام 2005 العديد من تلك النصوص كما في المادة (13/ أولاً) (يعد هذا الدستور القانون

---

(1) ماجد راغب الحلو، القانون الدستوري(الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، 2008)، ص 10.
(2) غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد - دراسة في الشرعية الدستورية، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987) ، ص 31.
(3) طعمية الجرف، النظرية العامة للقانون الدستوري (القاهرة: دار النهضة العربية ، 2001)، ص84.

الأسمى والأعلى ..... وبدون استثناء ... ولا يجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور .... أي نص قانوني اخر يتعارض معه)، وكذلك المادة (46) (لا يجوز تقييد ممارسة أيٍ من الحقوق والحريات .... في هذا الدستور)، وكذلك في المادة (5) (السيادة للقانون، والشعب مصدر السلطات..يمارسها بالاقتراع السري .... عبر مؤسساته الدستورية)، كما حدد الدستور العراقي صلاحية الحكومة الاتحادية وصلاحيات الأقاليم والاختصاصات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم وغيرها من النصوص الدستورية التي تحقق فرصاً للأمن الوطني.

2_ الفصل بين السلطات: يعد هذا المبدأ من اهم الركائز التي تقوم عليها الانظمة السياسية الحديثة، وهو فلسفة توزيع سلطات الدولة على هيئات تستقل عن الأخرى، والتي تظهر في الغالب ضمن ثلاث سلطات (مؤسسات)، وهي التشريعية التي تتولى تشريع القوانين، والمؤسسة التنفيذية تتولى تنفيذها ، في حين تضطلع المؤسسة القضائية بمهمة تفسير التشريعات والفصل في النزاعات[1]. وعليه فان مبدأ فصل السلطات ورد في دستور جمهورية العراق لعام 2005 ضمن المفهوم المرن الحديث في الفصل بين السلطات من أجل حماية الحقوق والحريات وكبح ظاهرة استبداد الأشخاص او المؤسسات في استخدام السلطة، لذلك نجد ان توزيع السلطات وفق الدستور العراقي وضعت لإتاحة ممارسة السلطات لاختصاصها بنوع من الاستقلالية مع وجود رقابة متبادلة بينها بغية منع التجاوز على حقوق وحريات الافراد[2]، كما وفي المادة (47) (السلطات الاتحادية تتكون ...السلطات التشريعية ...التنفيذية ..القضائية .. تمارس اختصاصاتها ومهماتها على اساس مبدأ الفصل بين السلطات).

3_ مبدأ استقلال القضاء: ان عمل المؤسسة القضائية[*3] يتركز في تفسير القوانين وفق النصوص الدستورية في حالات المنازعات الحاصلة بين الأفراد والمؤسسات الرسمية ، لذلك فان ايجاد مؤسسة قضائية مستقلة تعد من افضل الوسائل في تحقيق العدالة، وبحسب (عبد الحميد متولي) ليس ثمة من ضمانات افضل كلفة في مبدأ سيارة القانون، من وجود قضاء مستقل ونزيه وكفوء، ومن هنا يدخل عامل استقلال القضاء كعامل رئيس

(1) إبراهيم عبد العزيز شيحا، النظم السياسية _الدول والحكومات(القاهرة: دار النهضة العربية، 2006)، ص 104.
(2) اثير ادريس عبد الزهرة، مستقبل التجربة الدستورية في العراق (بيروت: دار مكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، ص 193_ 194.
(3) *ان للقضاء مهام عديدة وأهمها : فض المنازعات المدنية والجنائية، تفسير الدستور، إعلان بطلان القوانين ، إقامة العدل بين الأفراد والجماعات وبينها وبين السلطة، فينظر المواطنين إلى المؤسسة القضائية على انها حامية للحقوق الفردية ، فضلا عن المؤسسة الضامنة لاحترام قواعد الدستور.

في تحقيق الامن الوطني. لذلك فان استقلال المؤسسة القضائية تعتبر اهم مبادئ الوثائق الدستورية في الدول الديمقراطية، فلا جدوى من مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات من دون استقلال المؤسسة القضائية.[1]

ولأهمية مبدأ استقلال القضاء بكونه عاملاً أساس في تعزيز شرعية النظام ، ولما يمثل من فرصاً في تحقيق الامن الوطني، نجد ان بعض نصوص دستور جمهورية العراق لعام 2005 قد أكدت على هذا المبدأ كما في المادة (٨٧) (السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم)، وكذلك المادة (88) (القضاة مستقلون لا سلطان عليهم ....ولا يجوز لأية سلطة التدخل .. في شؤون العدالة)، جاء في الدستور العراقي تحديد صلاحيات المحكمة الاتحادية والتي تعد من اهم عوامل تحقيق فرص الامن الوطني من الناحية القانونية لكونها تنظم كل (الرقابة على دستورية القوانين، تفسير نصوص الدستور، الفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية والقرارات والانظمة وغيرها) .[2]

ثانياً_ التعددية السياسية: ظهر مفهوم التعددية منذ بدء التبادل السلعي والملكية الخاصة والدولة، وهو احد المفاهيم المركبة الذي ينطوي على ابعاد متعددة وأشكال متنوعة، ثم اسُتخدمت التعددية في الأدبيات بعد الحرب العالمية الثانية بمعاني اقرب الى مفهوم الانقسامية، فعلى سبيل المثال فان معجم المصطلحات الاجتماعية يعرفه بتعدد اشكال الروح الاجتماعية ضمن نطاق كل جماعة، وكذلك تعدد الجماعات في المجتمع، ومن ثم تعدد الجماعات نفسها[3]، أما في معجم المصطلحات السياسية فنرى ان التعددية تعني وجود مؤسسات وجماعات غير متجانسة داخل الدولة، تمتلك اهتمامات مذهبية واجتماعية وكذلك سياسية متعددة، بمعنى تمثل التعددية السياسية (مجتمعاً تكون القوة فيه موزعة بصورة واسعة على جماعات متنوعة ومختلفة لها تراتبية قابلة للنزاع او التنافس او التعاون) .[4]

ولأهمية التعددية[*5] في تحقيق الامن الوطني، قد اعتمد النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 مبدأ التعددية وضماناتها، والذي نجده في العديد من النصوص الدستورية مثل المادة (1) التي تتضمن عبارات

---

(1) عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، ط 6 (القاهرة: مؤسسة المعارف ، 2005)، ص187.
(2) دستور جمهورية العراق لعام 2005، المادة (39).
(3) احمد زكي البدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط2 (بيروت: مكتبة لبنان ، 1986)، ص 311.
(4) محمد مهدي عاشور، التعددية الاثنية _ إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية (عمان: المركز العالمي للدراسات السياسية ، 2002)، ص 20.
(5)* ان مفهوم التعددية ينطوي على أنواع عدة وهي:
أ_ التعددية الدينية: التي تختص بوجود التنوع الديني في المجتمع.
ب_ التعددية الاجتماعية: وهي واحدة من الظواهر الملازمة للوجود البشري، اذ تشكلت المجتمعات وافرادها على شكل مجموعات متباينة، انتجت التمايزات الاجتماعية ، وما يترتب عليها من نضوج رؤى سياسية واجتماعية.
ج_ التعددية الثقافية: تختص هذه التعديد في فكرة التعايش بين المظاهر الثقافية المتنوعة داخل الوسط الاجتماعي نفسه.

واضحة ومسارات رئيسة لإقرار التعددية السياسية وكفالة تنفيذها (نظام الحكم ...جمهوري نيابي،برلماني، ديموقراطي، اتحادي)، وايضاً ما جاء في المادة (39، 40) من دلالات على التعددية السياسية مثل (حرية الاجتماع ، تأسيس الأحزاب) وهي احدى مقومات التعددية ، وكذلك (حرية الاجتماع والتظاهر السلمي)، (حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية والانضمام إليها، وكذلك (لا يجوز إجبار احد على الانضمام إلى أي حزب أو جمعية أو لجهة سياسية أو إجباره على الاستمرار في العضوية فيها). وكلها دلالات وشواهد على اعتماد التعددية في النظام السياسي العراقي والتي يتوفر فرصاً لتحقيق الامن الوطني عبر ما يأتي:[1]

1. تحقيق القبول والرضا للنظام السياسي الجديد لكونه يتيح التمثيل لمكونات المجتمع جميعها، ومن شأنها إثراء الحياة السياسية وتعزيز المشاركة ضمن أجواء المنافسة السياسية.
2. ان حرية انشاء الأحزاب السياسية ضمن مناخ الديمقراطية والعمل العلني لا في الغرف المظلمة، سيسهم في تعزيز نشاطات الاحزاب السياسة وانعكاس ذلك على تحسين جودة العمل السياسي من دون تمييز عرقي أو ديني، وكلها شواهد للعمل العلني التنظيمي، التي ستعزز من فرص تحقيق الامن الوطني.
3. تضمن التعددية السياسية حق الانتخاب، وبذلك يُعد إقراراً وضماناً بحقوق الفرد وحرياته، والتي بموجبها توافر إمكانية تحقيق فرص الأمن الوطني بشكل اكبر، ما دام النظام السياسي لا يقوم بالإكراه بغية تصويت لحزب او شخصية معينة أو في اختيار الحزب السياسي سواء أكان بالاختيار أو الانضمام إلى هذه الحزب أو ذاك، وفي ظل هذه المناخات، يتوافر الأمن الوطني.

ثالثاً_ المشاركة السياسية: تعد المشاركة السياسية احدى عوامل تحقيق الشرعية السياسية لما توفره من فرص في تحقيق الرضا والقبول الشعبي عبر الانتخابات وتكوين الاحزاب او جماعات الضغط وغيرها، وتلك تعتبر عوامل إيجابية في تحقيق الامن الوطني، التي تفضي الى انتخاب ممثلين لأفراد المجتمع في الهيئات النيابة، وتعرف المشاركة السياسية (بأنها مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية)[2] ، وكذلك تعرف بانها (بالأنشطة التي يزاولها الافراد بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة بشكل او بأخر

د_ التعددية السياسية والحزبية: يختص هذه النوع بمشروعية تعدد القوى السياسية ومن يمثلهم في التعبير عن انفسهم... للمزيد من التفصيل ينظر: باريخ بيخو، إعادة النظر في التعددية الثقافية التنوع الثقافي والنظرية السياسية (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2007)، ص20.

[1] عبد العظيم جبر حافظ، البنية الاجتماعية الديموقراطية والأمن الوطني، مجلة قضايا سياسية (كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، الإصدار 51، 2018)، ص75.

[2] طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر ، 1999)، ص106.

في صنع السياسات والقرارات[1]. وعليه، ينطوي مفهوم المشاركة السياسية على بعدين رئيسة وهما الانتخاب والمجتمع المدني، وما يترتب على توافر مبدأ المشاركة السياسية في تعزيز الشرعية للأنظمة السياسية، لذلك فان عناصر المشاركة السياسية نجدها متوافرة في الحالة الحالية بعد عام 2003 ، والتي سنتطرق لعلاقتها مع الامن الوطني عبر ما يأتي:

1_ العملية الانتخابية: تعد الانتخابات من أهم سمات الأنظمة الديموقراطية التي تأتي من خلال اختيار المواطنين لمن يمثلهم بحرية تامة وبدون ضغوط يمارس عليهم، وذلك يسهم في اختيار صناع القرار والسياسات من قبل أفراد المجتمع من جهة، و توجيه المنع والانتقاد لهم وهي حالة (عدم فوزهم في الانتخابات) من جهة اخرى، وبناء على ذلك فان العملية الانتخابية لا بد ان تتمتع بقدر من التنافسية متنافسين وهم الأحزاب السياسية (اهم شروط الانتخابات)، وهذا يعني ان الأحزاب السياسية التي لا تسطيع الوصول الى الحكم ستتحول الى معارضة برلمانية ويتمتع أعضائها بحرية الكلام والاجتماع والتعبير عن انتقاداتهم للحكومة، والحرية نفسها في طرحهم لبرامجهم الانتخابية ومرشحيهم البديلة، وتلك العوامل المتممة للأنظمة السياسية وفي عملية المشاركة السياسية ستوفر مزيداً من فرص تحقيق الامن الوطني عبر الابتعاد عن العمل السري ذات المديات العنيفة.[2]

وفيما يخص العراق بعد مرحلة عام 2003، قد شهدت البلاد العديد من الممارسات الانتخابية وكذلك الاستفتاء على الدستور الدائم في عام 2005 ، سعياً لإرساء دعائم الديموقراطية، وبناء ركائز المجتمع المستقر، والتي انبثق عنا حكومات ومجالس برلمانية منتخبة ، كما جرى استخدام اكثر من نظام انتخابي مثل نظام القائمة المغلقة ونظام سانت ليغو وسانت ليغو المعدل، وتلك العملية من المفترض ان توفر فرصاً لتحقيق الامن الوطني العراقي.

2_ مؤسسات المجتمع المدني: من مقومات الشرعية السياسية وجود مؤسسات المجتمع المدني لامتلاكها ادواراً في تطوير وترسيخ المشاركة السياسية ورسم السياسات العامة، وتعزيز إقرار الحقوق والحريات المدنية والسياسية، وتعمل على تخفيف حدة توتر المواقف العنيفة عبر التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع دون النظر الى قويمتهم او مذهبهم، ومن ثم ارتفاع معدل التضامن والحس المشترك، وكذلك تدريب الناشطين بما فيهم القادة السياسيون والاجتماعيون على تعزيز قيم الديموقراطية وأسلوب الحكم في نطاقها، فضلاً عن إرساء

---

[1] مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم السياسة _مصطلحات مختارة، ط 2(مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، 2004)، ص419.

[2] علي محمد أمين، النظام السياسي والأمن الوطني في العراق بعد 2003 _دراسة في البنية السياسية (رسالة ماجستير غير منشورة: النجف، معهد العلمين للدراسات العليا ، 2018)، ص 138.

الأسس لنجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من العوامل الثقافية الأخرى، وتلك العوامل برمتها تمثل فرصاً لتحقيق الامن الوطني.[1]

ولأهمية منظمات المجتمع المدني واستكملاً لدورها في الحياة الديموقراطية، ومن ثم علاقتها الايجابية في توافر فرص الامن الوطني، فقد شهد العراق بعد عام 2003 تأسيس العديد منها بعد ان كفل (قانون إدارة الدولة العراقي للمرحلة الانتقالية في عام 2004) حق تشكيلها، ومن ثم جاء دستور جمهورية العراق لعام 2005 ليؤكد حق تشكيلها ومنها المادة (45) ومنها (تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها واستقلاليتها ..... لتحقيق الأهداف المشروعة لها)، وبعد ذلك صدر قانون(المنظمات غير الحكومية رقم 12 لسنة 2014) ليضيف بعداً قانونياً لطرق تشكيلها وكذلك حماية استقلالها بهدف تعزيز دورها في تمدن المجتمع العراقي.[2]

وفي السياق ذاته، فقد قنن دستور عام 2005 العديد من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية، فضلاً عن إقراره للحريات المدنية والسياسية حرية التنقل والسفر والجنسية وغيرها من الحريات، والتي من المفترض ان توفر مزيداً من فرص الامن الوطني العراقي، بيد ان الملاحظ للواقع السياسي والامني في العراقي نجده لا يزال ضمن مؤشرات عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، وخير دليل ما حصل في عام 2014 واحتلال التنظيمات الإرهابية لمدن عديدة، والتي تعد من أهم الاخفاقات للنظام السياسي الجديد بسبب معرقلات عدة لم تسعف عناصر الشرعية السياسية لتحقيق الامن المطلوب.

المبحث الثاني: معوقات الامن الوطني العراقي في ظل الشرعية السياسية بعد عام 2003

شهد العراق بعد عام 2003 واقعاً مغايراً من نواحي دستورية وطبيعة النظام عما كان عليه، وتلك العوامل فرضت مسارات جديدة في تحقيق الامن الوطني وفقاً لها، لذلك فقد أضحى الامن الوطني العراقي وسبل تحقيقه التحدي الأخطر الذي واجهته الدولة العراقية لاسيما بعد اضافة ظواهر جديدة على الساحة العراقية مثل أنتشار ظاهرة الإرهاب وصولاً الى عام 2014، والتي مثلت اخطر التحديات على النظام السياسي والمجتمع العراقي برمته، بسبب احتلال قوى الظلام على مساحات واسعة من البلاد، وهذه أثارت إشكالية رئيسة وتساؤلات تتمثل حول اسباب وقوع العراق في حالة عدم الاستقرار الامني في ظل الشرعية السياسية بعد عام 2003 والتي من المفترض ان توفر مزيداً من الفرص في تحقيق الامن الوطني العراقي؟

---

[1] عبد الغفار شكر، محمود مورو، المجتمع الاهلي ودوره في بناء الديموقراطية، ط1 (دمشق: دار الفكر، 2003)،ص57.
[2] عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والتنمية في العراق مؤشرات الهشاشة وفاعلية السياسات (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع ، 2016)، ص.153

وللإجابة عن هذا السؤال، سنتطرق لأهم العوامل التي قلصت من فرص تحقيق الامن الوطني العراقي بالرغم من عناصر الشرعية السياسية التي تطرقنا لها في المبحث السابق ، أذ تتمثل ابرز تلك العوامل بما يأتي:

أولاً_ العوامل السياسية والقانونية: ان المنهج السياسي الواضح والمستقر وفق الأُطر الدستورية يشكل حالة من الثقة والقبول بين الفرد والدولة ويُرسخ قواعد الاستقرار، في حين ان الغموض والتخبط في العمل السياسي والمؤسسي، يؤدي الى حالة من تزعزع الثقة وتقويض البناء السياسي في المجتمع، والاخيرة ينتج عنها حالة من الصدام بين المواطنين والنظام السياسي، او قد تتمثل تلك الحالة بعدم الامتثال للقرارات، وفي هذه الحالة يضطر افراد المجتمع الى اللجوء للولاءات الفرعية سعياً لحمايتهم او لرفع الغبن عنهم واسترجاع حقوقها بشتى الطرق بما فيها العنف، يساعد هذا الشعور كيانات سياسية ومجتمعية توظف هذه الحالة لتلقي بظلالها السلبية على الامن الوطني وفرص تحقيقه .[1]

لذلك فان عوامل عدم الاستقرار السياسي قد قلصت من فرص الامن الوطني والتي تمثلت في العراق بما يأتي:

1_ موروث الاستبداد السياسي: شهد المجتمع العراقي سنوات من حكم الإستبداد السياسي أدت أدواراً ملحوظة في تكوين سمة الواقع السياسي ذي طابع تفردي، ناهيك عن إنعدام المشاركة السياسية والتفرد في إتخاذ القرار، وكل تلك العوامل أدخلت البلاد في حروب وصراعات على المستوى الخارجي والداخلي، كما شكلت موروثاً ثقيلاً كان ينبغي التعامل معه بممارسات خاصة إذ ما أخذنا بالاعتبار ان تلك السنوات شهدت غياب مبدأ الفصل بين السلطات، ورسم وصنع القرارات عادة ما تتم بشكل انفرادي، وإضفاء الصبغة العسكرية على العمل المدني، وكذلك استعمال أساليب الإكراه لإضفاء شرعية الدولة عبر ممارسات الترهيب المنظم، وتلك العوامل تركت أثارها في المجتمع بشكل شيوع ثقافة الخضوع وتحويل ثقافة المجتمع العامة إلى ثقافة عسكرية بسبب دور المؤسسة العسكرية والأمنية الرئيس في التنشئة الاجتماعية، والتي انتجت ما يسمى عسكرة المجتمع وميول الفرد العراقي نحو العنف.[2]

2_ مرحلة الاحتلال واخفاقاتها: رافقت مرحلة الاحتلال الأمريكي _ البريطاني العديد من الإخفاقات التي اسهمت في تعزيز الانقسامات والتمايزات بسبب عدم وضوح الرؤى المستقبلية لإدارة البلاد، والتي انتجت ما يسمى (البناء السطحي للدولة العراقية) والتي حدثت من جراء هدم وإعادة بناء أغلب مؤسسات الدولة بدون

---

(1) حيدر علي نوري، الجريمة الإرهابية في ضوء قانون مكافحة الإرهاب، ط١(بيروت: منشورات زين الحقوقية ، 2013)، ص 14.

(2) لمزيد من التفصيل ينظر : علي وتوت ، الدولة والمجتمع في العراق المعاصرط1 (بيروت: مركز دراسات المشرق العربي ، 2008) ، ص 425. وكذلك ، حسن العلوي، العراق دولة المنظمة السرية، 1990، ص 57.

خطوات متسلسلة ومدروسة ذات مديات بعيدة الأفق، بالتوازي مع الإعتماد على القوى والاحزاب والكيانات السياسية التي عاشت خارج العراق لمدد طويلة بعيدة عن المجتمع العراق وتطلعاته، وتلك القوى قد قدمت نفسها كممثلة لطوائف وقوميات ومذاهب، مما عزز الانقسامات داخل المجتمع العراقي، كما اخفقت قوات الاحتلال في السياق ذاته لأنهاء الحرب مع (المقاومة) وتأمين الحدود وغيرها من العوامل التي أثرت على الاستقرار السياسي مما جعلها تستعجل بالتملص من المسؤولية واقرار قانون الدولة العراقية المؤقتة الذي تضمن العديد من مكامن الخلل انتقلت بدورها للدستور الدائم.[1]

3_ الخلل في البناء الدستوري: أن عملية بناء مؤسسات جديدة ذات اسس ديمقراطية بشكل سريع وغير المدروس، ينتج عنها مؤسسات تتسم بالضعف وعدم المهنية وتسيطر عليها الولاءات الفرعية بدلاً من مبدأ الكفاءة والتخصص، لأن انبثاقها لم يأتِ بفعل اتفاقات بين إرادات القوى الاجتماعية، وإنما تم فرضها من قبل قوى خارجية وعدم تلاؤم الهيكل السياسي الجديد مع الجسد الاجتماعي التقليدي، فالقيم الديمقراطية التي ازدهرت لا تُمثل عقيدة وافكار قابلة للتصدير، وانما تحتاج الى حالة من التطور والتفاعل داخل المجتمع[2]. بجانب ذلك، فقد جرى الأخذ بمعاير المحاصصة في بناء العملية السياسية بدء بتأسيس مجلس الحكم المؤقت وصولاً الى الحكومات العراقية المتعاقبة، ولم تستثنى منه حتى المؤسسات الامنية ، إذ جرى تقاسم المناصب بناء على المذهب والقومية، وانعكس ذلك على الأداء الحكومي بشكلٍ سلبياً وانتج الفوضى الادارية والسياسية وغياب او ضعف الرقابة والتشريع لان اغلب القوى مشاركة في الحكومة، في ظل غياب المعارضة البرلمانية ذات الاهمية الكبرى في العمل النيابي لم تمتلكه من أدوار في ايصال طلبات اجزاء كبيرة في المجتمع للحكومة وغيرها من الادوار الايجابية في العمل السياسي .[3]

ومن ناحية اخرى، ومن خلال تطبيق دستور جمهورية العراق لعام 2005 لاحت بالأفق العديد من الخلل والغموض في بعض نصوصه، ناهيك عن عدم الالتزام او الاتفاق على نصوصه ، او عدم توافر النية في الالتزام بنصوص الدستور كونه يعد من العناصر الرئيسة لبناء الشرعية السياسية، ويمكننا بيان بعض نصوص الدستور التي أثرت بشكل سلبي على تحقيق الامن الوطني العراقي، وكما يأتي:[4]

---

[1] بول بريمر، عام قضيته في العراق النضال لبناء غد مرجو، ترجمه عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2006)، ص 442.

[2] بتصرف: مها عبد اللطيف حسن، مشكلة التعاقب على السلطة وأثرها في الإستقرار السياسي في العالم الثالث(اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1994)، ص15.

[3] حسن تركي عمير، اشكالية التحول الديمقراطي في العراق_ دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديالى (جامعة ديالى: كلية القانون والعلوم السياسية، العدد 8، 2013)، ص 163.

[4] محمد احمد محمود، تعديل الدستور دراسة في ضوء الدستور العراقي لسنة 2005 النافذ، ط1(بغداد: الدائرة الاعلامية في مجلس النواب ، 2010)، ص 94 _95.

أ_ استخدام مصطلح المكونات عوضاً عن المواطنة عند ذكر الشعب العراقي، واحتواءه على تعابير مثل (القمع القومي والقمع الطائفي)، الذي يُعد إتهام صريح لمكون مجتمعي معين سعياً للتغني بويلات الماضي، وهذا لا يساعد على النهوض في بناء مجتمع حديثة على أساس المواطنة.

ب_ علاقة الدين والدولة: مع أن الالتزام بثوابت الدين الإسلامي أمراً مفروغاً منه، الا ان يوجد الاختلافات في الاجتهادات الفقهية بين المذاهب الإسلامية بل والاختلافات الاجتهادية بين المذهب الواحد، ناهيك عن أن العراق بلد متعدد الأديان والاعراق.

ج_ التناقص بين (حرية الاجتماع والرأي)، وبين (بما لا يخل في النظام العام والآداب)، وعدم تشريع قانون يبين ما هي مبادئ النظام العام وما هي المبادئ الى تخل في الآداب، وكذلك التناقض بين (تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني) وبين (النهوض بالقبائل والعشائر العراقية)، وهنا تقع إشكالية بين بناء الدولة المدنية استناداً الى المواطنة كأساس وبين تقوية دور العشائر، وتلك التناقضات من شأنها ارباك مسألة الامن الوطني وتحقيقه وفقاً للدستور.

د_ ان الفيدرالية واللامركزية الإدارية تم استخدامها بشكل خاص كألية لمنع عودة الاستبداد والمركزية الصارمة في الحكم بسبب ما تمثله من وسيلة صحية لاقتسام الثروات، وعامل وحدة وقوه على السواء، لكن التعثر تطبيقها وعدم وضوح الروئ المستقبلية، جعلها عامل ضعف وتجزئة، بسبب ما يأتي:[1]

1) تجربة اللامركزية السياسية والإدارية غير متكاملة: ان التجربة الفيدرالية تحتاج الى قوانين وخلق مؤسسات سياسية كضرورة لنجاحها، بيد ان العراق (ولحد كتابة هذا البحث 2020) لم يقم مجلس النواب بتشريع العديد من القوانين وخلق مؤسسات فيدرالية والتي ذكرها الدستور العراقي لعام 2005 تحت خانة (ويشرع ذلك بقانون)، ومنها قانون المحكمة الاتحادية، وكذلك مجلس الاتحاد بالرغم من تسجيل العديد من الملاحظات التي توجب اني يكون هذا المجلس ومستلزمات تشكيلة في الدستور وليس كقانون يشرعه مجلس النواب، كما لم يشرع قانون هيئة لمراقبة الواردات الاتحادية وغيرها من القوانين التأسيسية.
2) تجربة اللامركزية السياسية والادارية غير واضحة : اذ اعترى الدستور العراقي لعام 2005 وفي بعض النصوص الغموض على سبيل المثال عدم التفريق بين (الإقليم) والمحافظات غير المنتظمة بإقليم، وهذا

[1] يمامة محمد كشكول، النظام القانوني لإنشاء الوحدات الاتحادية وتنظيمها في العراق _دراسة مقارنة (رسالة ماجستير غير منشورة : كلية القانون، الجامعة المستنصرية، 2010) ، ص 86_88.

فيه خلط بين نظامي الفيدرالية واللامركزية الادارية خاصة فيما يخص إعطاء موقفاً قانونياً للمحافظات مساوياً لوضع وسلطات الأقاليم.

3) اللامركزية السياسية والإدارية غير متوازنة: ضمن الدستور العراقي لعاك 2005 قائمة صغيرة نسبياً من الاختصاصات للحكومة الاتحادية وكذلك قائمة أخرى للاختصاصات المشتركة بينها وبين الإقليم، وترك الاختصاصات الأخرى للأقاليم والمحافظات، على ان تكون الأولوية للأخيرة عن التعارض ، وهو أمر غير مألوف في اغلب الأنظمة التي انتهجت النظام الفيدرالي، لا سيما وحداثة تلك التجربة في العراق.

ثانياً_ العوامل الامنية: منذ التاسع من نيسان عام 2003 والواقع الأمني في العراق يشهد تراجعاً ملحوظاً، على الرغم من توافر العديد من عناصر الشرعية السياسية ، الا ان عوامل إنبعاث هذا التراجع سواء كانت داخلية أو خارجية لا تزال لها القدرة على تقليص فرص الامن، اذ شهد الواقع الامني اختلالات كبيرة كان اشدها اثناء الاقتتال الطائفي وصولاً الى اجتياح التنظيمات الارهابية لمناطق واسعة من البلاد والتي خلفت ألاف الضحايا ومئات الألاف من حالات اليتم والارامل، وكما في الجدول الآتي:

جدول (1)

أعداد الضحايا المدنيين منذ عام 2003 _ 2019

السنة	الضحايا المدنيين	السنة	الضحايا المدنيين
2003	12,133	**2011**	4,162
2004	11,736	**2012**	4,622
2005	16,583	**2013**	9,852
2006	29,451	**2014**	20,218
2007	26,036	**2015**	17,578
2008	10,271	**2016**	16,407

13,183	**2017**	5,376	**2009**
3,319	**2018**	4,167	**2010**
2,392	**2019**		

الجدول من أعداد الباحث بالاستناد الى المصدر الآتي **:**منظمة ضحايا العراق، متاح على الرابط الآتي:

https://www.iraqbodycount.org/database

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين لنا أعداد الضحايا العراقيين المدنيين، وكذلك اضعاف هذا العدد من العسكريين ومنتسبي الاجهزة الامنية ، وهذا ما يثبت لنا ان الامن الوطني لم يتحقق في ظل الشرعية السياسية وعناصرها المتوافرة في النظام الجديد، ولهذا التراجع الامني اسباب عدة، منها فيما يخص تصاعد وتيرة العنف ومنها بأسباب ضعف الاجهزة الامنية، ولمزيد من التفصيل سنتطرق لها كما يأتي:

_1تصاعد وتيرة العنف: شهد العراق ما بعد مرحلة عام 2003 العديد من مسببات العنف وأهمها:

أ_ استهداف قوات الاحتلال الامريكي وحلفاءه: ان الاحتلال نجم عنه جدلاً في الأوساط السياسية، وامتدت أثارها إلى الأوساط الإجتماعية حول توصيف تلك القوات (احتلال أم تحرير)، وامتدت الجدل مع شرعية المقاومة من عدمها، أو وجوب المقاومة قبل بناء الدولة أو بناء الدولة بعد خروج الاحتلال، ورأي أخر يوجب بناء الدولة مع المقاومة في أن واحد، وبناء على تلك الجدليات شهدت الساحة العراقية تصاعد في ارتفاع لوتيرة العنف جراء (مقاومة) الاحتلال وحلفاءه، وقد تشكلت في ضوء ذلك تنظيمات وألوية ومكاتب عسكرية عديدة ادامت زحم العنف وقلصت من فرص تحقيق الامن الوطني.[1]

ب_ التنظيمات الإرهابية: نشطت التنظيمات الإرهابية في مرحلة ما بعد عام 2003 وبأسماء متعددة جعلت من وتيرة العنف متصاعدة بشكل ملحوظ، وأفضت في نهاية المطاف إلى اقتتال داخلي بين مكونات المجتمع العراقي في نهاية عام 2006، ثم شهد الواقع الامن انتكاسة اشد خطورة في عام 2014 تمثلت باحتلال تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) لمناطق واسعة من البلاد، وهي نتيجة حتمية لإخفاق القوى السياسية للإفادة من الشرعية السياسية في تحقيق الامن الوطني العراقي، كما ان تصاعد وتيرة العنف بين الحين والاخر قد

[1] سرمد عبد الستار امين، مظاهر المشكلة السياسية والأمنية في العراق بعد عام 2003(جامعة بغداد_ مركز الدراسات الدولية: أوراق دولية، العدد 199 ،2011)، ص 5-6.

ارتفع بسبب الإنقسامات التي شهدتها مدة كتابة الدستور والتصويت عليه، واختلاف الرؤى حول موضوع الفيدرالية وتطبيقها وغيرها من المسببات.[1]

ج_ الصراعات الحزبية: أدت الأحزاب والقوى السياسية دوراً كبيراً في ارتفاع وتيرة العنف داخل المجتمع، مستفيدين من حالة التمايزات ، ناهيك عن عدم النضوج السياسي لديها، والذي انعكس بدورة على افراد المجتمع العراقي والذين ادام بعضهم العنف داخل المجتمع عبر إنخراطهم في أعمال مسلحة ضمن مكاتب تلك القوى العسكرية التي امتلكتها خارج اطار الدولة، إذ وصل عدد التنظيمات المسلحة بحسب الاحصائيات حوالي 40 فصيل مسلح، وانتجت تلك الصرعات الحزبية عنفاً متبادلاً واختراقات لبعض للأجهزة الأمنية وارتباط موظفيها عقائديا بها، وكلها شواهد قلصت من فرص تحقيق الامن الوطني.[2]

د_ العوامل الخارجية (اقليمية_ دولية): أدى الواقع السياسي الى ابراز أدواراً جديدة للعديد من الدول الإقليمية وكذلك قوى دولية فاعلة بقوة على الساحة العراقية، والتي لم تدخر جهداً في التدخل بشؤون العراق، مما عزز من أداور بعض الدول (لاسيما الإقليمية المجاورة) بخطورة التجربة الديمقراطية الجديدة، في ظل تعثر سياسات المحتل الامريكي وعدم امتلاك الرؤى من جهة، واستفزازه لتلك الدولة من جهة اخرى، عبر التصريحات التي عبرت عنها الادارة الامريكية بشكل دوري حول ضرورة انتقال تلك التجربة الى الدول غير الديمقراطية، كما ان بحث الأحزاب السياسية عن ضامن إقليمي او دولي يحمي وجودها، قد ادى الى تزايد تدخلها في شؤون العراق الداخلية، ودعم بعض الدولة العنف وديمومته في حالات عديدة عبر تقديم الدعم للمجموعات المسلحة او خلق حالات من النزاعات بين مكونات المجتمع العراقي، اذ كان لتلك الدول أدواراً كبيرة في تقليص فرص تحقيق الامن الوطني.[3]

2_ ضعف الاجهزة الامنية: ان حل اغلب المؤسسات الامنية والعسكرية بعد عام 2003 واعادة تشكيلها من جديد، نتج عنه تحديات بنيوية ووظيفية أثرت على قدرة تلك المؤسسات تحقيق فرص الامن الوطني في ظل الشرعية السياسية، وتتمثل بما يأتي:

أ_ ضعف الكفاءة والتدريب: ظهر ضعف الكفاءة والتدريب بصورة جلية بعد انجلاء القوات الامريكية، والتي تجلت نتائجها في انتكاسة عام 2014، اذ تعد كنتيجة حتمية بسبب عوامل عدة منها، الفساد في المؤسسة الامنية مثل عقود التسليح او التجهيزات اللوجستية وارتفاع معدلات تعاطي الرشى والمحسوبية، او التسرب من

(1) محمد محي محمد، سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع _ دراسة حالة العراق بعد عام (عمان: دار دجلة ناشرون وموزعون ، 2020)، ص 74.
(2) خضر عباس عطوان، (استعادة للعنف) صحيفة الزمان، العدد (3321)، 2009.
(3) لمزيد من التفصيل ينظر: محمد محي محمد، مصدر سبقة ذكره، ص 119_123.

المعسكرات في مقابل الاموال، وكذلك ضعف وحدة القيادة او تعددها، بسبب التدخل بالشأن العسكري والامني من الجهات السياسية وغير المختصة، كما ان المحاصصة في اختيار القادة الامنيين قد لعبت دواراُ سلبياً في ابتعاد العديد من القادة المهنيين من قيادة القوات المسلحة، وتلك العوامل قد قلصت من فرص تحقيق الامن الوطني بسبب انعكاسها على ضعف الكفاءة والقيادة والتخطيط وغيرها من العوامل ضمن مسارات التدريب.[1]

ب_ ضعف القدرات القتالية: عمدت الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها بعد احتلال العراق الى جمع اغلب الاسلحة من مخازن القوات المسلحة وتدميرها، واغلبها كان صالح للاستخدام، ناهيك عن تعرض المخازن الاخرى لعلميات السلب والنهب بتواطئ من تلك القوات، في حين تم تهريب الاسلحة الثقيل وغيرها خارج الدولة هذا من جانب، حرصت وزارة الدفاع الامريكية على ضمان حيازة القوات الامنية العراقية الجديدة على انظمة التسليح الامريكية الصنع او من الدول الحليفة من الجانب الاخر، وتلك العوامل قد قلصت فرص التنويع في التسليح او في ضعف قدرات التسليحية مقارنة بما تمتلك التنظيمات الارهابية على الاقل، اذ لم تمتلك القوات المسلحة العراقية العديد من الاسلحة النوعية الثقيلة والتكنلوجيا المناسبة في الاسلحة الجوية وغيرها من القدرات المتطورة.[2]

ج_ ضعف القدرات الاستخبارية: يقع العراق في عقدة مناطق النزاعات الإقليمية والدولية بسبب موقعه الجغرافي، وهذا يحتاج الى بناء أجهزة محترفة في الاستخبارات الداخلية ام الخارجية من اجل ملاحقة (الجواسيس) وحماية اسرار الدولة وغيرها من الأمور الاستخبارية، وبالرغم من التقدم الحاصل في العديد الاجهزة الاستخبارية بيد ان العديد من العوامل المعيقة لا تزال تضعف من عمل تلك الاجهزة ومنها، ضعف الوعي بأهمية الحفاظ على اسرار البلاد، اذ اضحت وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة لنشر اغلب اسرار الدولة، وحتى تحركات القوى الأمنية في السلم والحرب، وهذه الحالة ليست للمواطنين والاعلاميين المدنيين فحسب، بل كذلك لبعض قادة ومنتسبي الاجهزة الأمنية، وكذلك عدم الاهتمام بجدية لمراقبة ومتابعة للعاملين في تلك الاجهزة الحيوية سواء في مرحلة التدريب او التعيين او بعدها، كما تعدد الاجهزة الاستخباري ليس بالضرورة عاملاً ايجابياً، في حين ان بعض الاجهزة لا تزال تحتاج الى القوانين والتشريعات لإضفاء

---

[1] حامد سالم الزيادي، احتلال داعش لنينوى_ المقدمات والنتائج نكسة حزيران ٢٠١٤ (بغداد: دار الجواهري للنشر، 2015)، ص63 .

[2] كرار أنور البديري، سقوط الموصل _العراق ومحصلة الأعباء الداخلية والخارجية، ط1(عمان: دار دجلة موزعون وناشرون، 2016)، ص 37.

الشرعية على علمها، ناهيك عن ضعف التخصيصات المالية وافتقارها للمعدات التكنلوجيا وغيرها من العوامل التي حدت من قدرات تلك الاجهزة.[1]

ثالثاً_ العوامل الاقتصادية والمجتمعية: شهد العراق اختلالات اقتصادية ومجتمعية قلصت من فرص الامن الوطني العراق بالرغم من توافر بعض عناصر الشرعية السياسية، وابرزها:

_1العقوبات الإقتصادية قبل عام 2003 وتداعياتها: شهد العراق في عام 1991 عقوبات اقتصادية فرضها مجلس الامن الدولي كنتيجةٍ نهائية بسبب غزو الكويت والإخفاق بالالتزام بالبنود الدولية، ونتيجة لذلك تم عزل الإقتصاد العراقي عن المعاملات التجارية، وقد تأثر الواقع الاجتماعي والاقتصادي والامني بسبب عجز الدولة عن أداء دورها السياسي وانعكس سلبياً على مستوى عمر الفرد وارتفاع عدد الوفيات وانخفاض المستوى المعيشة والعديد من مؤشرات انهار التنمية البشرية في العراق، ان تلك المؤثرات قد انعكست على الواقع الجديد بأشكال متعددة ومتنوعة ومن اهمها مسألة التعويضات للدول والمنظمات وخاصة الكويت، فيما تم تقدير تلك التعويضات بما يقارب (320) مليار دولار، وتلك تمثل معرقلاً لتحقيق الامن الوطني لما تسببت التعويضات او تأثيرات تلك الحقبة على المجتمع العراقي برمته.[2]

2_ تعرضت مؤسسات الدولة الى التدمير بسبب مرحلة الاجتياح المباشر للاحتلال، وكذلك التكاليف الكبيرة لإعادة إعمار البنى التحتية، وتكاليف حروب التحرير من التنظيمات الارهابية في ظل تلكؤ تنفيذ الخطط التنموية الاستراتيجية لدعم المجهود الحربي في ظل ازمة مزدوجة (انخفاض اسعار النفط+ الارهاب)، ترافق ذلك في توقف أغلب النشاطات الإقتصادية في مجال الزراعة والخدمات والصناعة والسكن والصحة وغيرها والاختلالات الاقتصادية بسبب احادية مصدر الثروة الاقتصادية، وكل تلك العوامل عززت من التذمر الشعبي للفرد العراقي تجاه السياسات الحكومية، او بروز سلوكيات غير نتيجة ارتفاع معدلات الفقر والبطالة أدت الى ارتفاع مستوى الجريمة، بما فيها الالتحاق الى التنظيمات الارهابية او المكاتب العسكرية خارج اطار الدولة.[3]

3_ارتفاع مؤشرات الفساد: إنَّ ظاهرة الفساد المالي والإداري تعد الأخطر على الامن الوطني وبالشكل الذي أصبحت فيه ثقافة (الفساد) ظاهرة تارة، وبُنية محمية تارة اخرى، من اجل تغطية نشاطات وتمويل قوى

(1) حسن سعد عبد الحميد، زيد حسن، التحديات الداخلية والخارجية للأمن الوطني العراقي ، مجلة مركز النهرين للدراسات(بغداد: مركز النهرين للدراسات، العدد 11، بغداد، 2018)، ص 75.

(2) أونر أوزلو، تنمية واعادة بناء الإقتصاد العراقي، ط 1، ترجمة ونشر مركز العراق للأبحاث(بغداد: ونشر مركز العراق للأبحاث، 2006)، ص45.

(3) احمد شكر حمود، الاشكالية الإجتماعية والاقتصادية وبناءً الدولة المدنية في العراق بعد عام 2003، المجلة السياسية والدولية (الجامعة المستنصرية_ كلية العلوم السياسية : العدد 35-36 ، 2017)، ص 5.

وكيانات سياسية واجتماعية، والاخطر من ذلك بدأت ثقافة الفساد التغلغل داخل المجتمع العراقي لتمارس بصورٍ عدة وعلى رأسها الرشوة والمحسوبية، وهذا ما جعل (منظمة الشفافية العالمية) تضع العراق على قائمة الدول الاشد فساداً في (مدرك الفساد) وكما في الجدول رقم (2) الآتي:

جدول (2)

مؤشر مدركات الفساد للسنوات 2010_2019

السنة	عدد الدول المشتركة في مدرك الفساد	تسلسل العراق من حيث الدول
2010	178	175
2011	183	175
2012	176	169
2013	177	171
2014	175	170
2015	168	161
2016	176	166
2017	180	169
2018	180	168
2019	180	162

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى المصدر الآتي: منظمة الشفافية العالمية، مؤشر مدركات الفساد، متاح على الرابط الآتي: https://www.transparency.org/country/IRQ

من خلال الجدول اعلاه، يتبين ان العراق لا يزال يقع ضمن الدول الاشد فساداً، وأدى ذلك الى تراكم مشكلات البطالة وارتفاع معدلات الفقر وتوقف القطاعات الصناعية والزراعية وتوقف عجلة الاستثمار وإنعكس ذلك على الإستقرار الأمني، ناهيك عما شهدته بعض عقود التسليح للقوات المسلحة او مسألة توافر المستلزمات اللوجستية للمؤسسات الأمنية وحتى في اطعام منتسبي الاجهزة الامنية.

4_ اما من الناحية الاجتماعية، فلا تزال العديد من العوامل تعرقل تحقيق الامن الوطني العراقي في ظل الشرعية السياسية ومنها: [1]

أ_ الطائفية السياسية والمحاصصة: برزت بعد عام 2003 التكتلات الطائفية التي جعلت من العملية السياسية مشلولة الخطى في بناء رؤية مشتركة لإدارة البلاد يما فيها السياسات ضمن اداء موحد بغية تحقيق الامن الوطني، اذ شهد العراق اشتداد التمايزات الاجتماعية لتغدو المحاصصة والطائفية في مفاصل الدولة جميعها، في ظل انقسامات عميقة كان لها الاثر لتدهور المشهد الامنية، يغذي ذلك دعم من اطراف خارجية دولية واقليمية.

ب_ ضعف الهوية الوطنية: لاشك إنَّ ضعف الهوية الوطنية وغلبة الولاءات الفرعية، ليست وليدة المرحلة الآنية أو من جراء الإحتلال الامريكي والتدخلات الخارجية والمتغيرات الداخلية، بل تجدد ذلك التحدي بسبب الاخفاقات الحكومية في تعزيز ملامح هوية وطنية عراقية، ناهيك عن دور الإحتلال والقوى الاقليمية، التي أسهمت بشكل كبير في تغذية الانقسام المجتمعي، الأمر الذي انتج حالة من صراع الهويات، ليغدو الصراع في أحد أوجهه صراعاً على تحديد هوية العراق، وما ترتب عليه من الغاء مفهوم الدولة (حسب الثقافة السياسية) بسبب تمسك اغلب افراد المجتمع على حساب الهوية الوطنية الجامعة.

ج_ ازدياد الفجوة بين المجتمع والدولة: لا تزال الفجوة كبيرة بين افراد المجتمع والمنظومة السياسية الجديدة بسبب اخفاق الاخيرة من الايفاء بالوعود التي قطعتها على نفسها، ضمن برامجها الانتخابية او ضمن البرامج الحكومية، لذلك فان عدم تلبية المطاليب المشروعة، انتجت ازمة ثقة، عززت منها ضعف السيادة القانونية للدولة في ظل فوضى السلاح.

يتضح لنا مما سبق، ان الامن الوطني العراقي بعد عام 2003 عانى من معرقلات عديدة منها قانونية وسياسية ومنها عوامل جديدة شهدها الواقع الامني بما فيها (الارهاب، العنف السياسي، الصراعات الحزبية)، وكذلك عوامل اقتصادية واجتماعية وأهمها ظاهرة الفساد وارتفاع معدلات البطالة واستمرار التشظي المجتمعي في ظل عدم تحديد ملامح هوية وطنية عراقية توحد اطياف المجتمع ، لذلك فان تلك العوامل قد قلصت ايجابيات عناصر الشرعية السياسية في تحقيق فرص الامن الوطني.

[1] وليد سام محمد، مأسسة السلطة وبناءً الدولة- الامة دراسة حالة العراق، ط1(عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2013)، ص 375-376، وكذلك ، محمد محي محمد، مصدر سبق ذكره، ص 96.

المبحث الثالث: سبل تعزيز الامن الوطني العراقي في ظل الشرعية السياسية لمرحلة ما بعد داعش:

لاشك إنّ سبل تعزيز الأمن الوطني العراقي في ظل الشرعية السياسية ما بعد مرحلة داعش وتحرير اغلب الاراضي التي احتلها (داعش)، ينبغي أن لا تعتمد على المجهودات الامنية فحسب، وانما ينبغي العمل على الصعد الدستورية والسياسية، واصلاح الاختلالات الاقتصادية والحد من عوامل التشظي المجتمعي، وهي عملية شاملة تحتاج الى استثمار الموارد المتاحة واستخدام الامكانيات البشرية والمادية كافة بغية بلوغ الأهداف والغايات، ويمكن ان تتمثل سبل النجاح بالعمل على ما يأتي:

أولاً_ الأليات الدستورية والقانونية: تتضمن الالتزام ببنود الدستور وكذلك العمل على تعديل بعض النصوص الغامضة وتحسين تجربة الدارة اللامركزية للبلاد، وسنتطرق لها كما يأتي:

1_ تعديل الخلل الدستوري: لا بد من العمل على تعديل بعض النصوص الدستورية والتي من شأنها هدم الفجوة بين النص الدستوري والواقع العملي لتحسين فرص تحقيق الامن الوطني العراقي، وتلك المواد الدستورية التي تحتاج الى تعديل موضحة في الجدول رقم (3) الآتي:

جدول (3)

المواد الدستورية التي تحتاج الى تعديل

المادة الدستورية	مقترح التعديل
المادة (9 /الفقرة الأولى/أ) (تتكون القوات المسلحة العراقية والاجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي).	العمل على تعديل كلمة (مكونات) لتكون بدلها كلمة (مواطني) او (افراد)، لأن وجود (كلمة مكونات) من شأنها أن تعطي تفسيراً خاطئ يجعل من القوات المسلحة تابعة لتشكيلات ذات ابعاد قومية ومذهبية وعشائرية .
المادة (9/ الفقرة الأولى/ب)(يحظر تكوين مليشيات عسكرية داخل إطار القوات المسلحة).	تُعدل الى(يحظر .... داخل وخارج إطار القوات المسلحة).
المادة(29/الفقرة /أ)، (الأسرة اساس المجتمع).	تعديلها الى (الفرد أساس المجتمع).

المادة(92/ثانياً) تكوين المحكمة الاتحادية من عدد من القضاة، وخبراء في الفقه الاسلامي، وكذلك علاقة الدين بالدولة.	ينبغي أن تكون العضوية ذات ابعاد قضائية، والاستعانة بخبراء من التخصصات غير القانونية، بغية تعزيز التنوع الاجتماعي في البلاد واشراك اكبر عدد من ممثلي الطوائف.
المادة (112) حددت للحكومة الاتحادية وظيفة إدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية فقط"	إيجاد ألية تمنع الخلافات بين الحكومة الاتحادية والاقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم، او تعديلها (الحقول المستثمرة حالياً ومستقبلاً، وعند اكتشاف حقول جديدة). وإضافة فقرة الموارد الطبيعية بدلاً عن الغاز والنفط فقط.
المادة (115) وهي احدى المواد الخلافية بين الحكومة الاتحادية والاقاليم والمحافظات، وفيها (وتكون الأولوية فيها لقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم).	يجب ان يترك الحكُم في تحديد الأولوية للمحكمة الاتحادية العليا في حالة الخلاف وبما تقتضيه المصلحة العليا للبلاد.

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى المصدر الآتي: عامر حسن فياض، تعزيز الوحدة الوطنية العراقية بين الفيدرالية والمركزية وتعديل الدستور، المجلة السياسية والدولية(الجامعة المستنصرية، العدد 8، 2008)، ص 126-130.

2_ قوانين تحسين تجربة اللامركزية: لا شك ان خلافات عدة بين الحكومة الاتحادية والاقليم وكذلك المحافظات الاخرى، التي حصلت بسبب بعض الخلل في قوانين تجربة للامركزية في ممارسة السلطة قد قلصت العديد من فرص الامن الوطني، والتي لا بد من العمل على معالجة ذلك الخلل عبر ما يأتي:[1]

1. استكمال تأسيس مجلس الاتحاد: من المفترض ان يكون اختصاص المجلس وطرق تكوينه واختصاصاته ضمن الدستور لا في قانون يشرعه مجلس النواب، وعلى الرغم من ذلك، لم يستكمل تأسيس هذا المجلس الذي يعد من متطلبات الرئيسة في النظام الفدرالي، فهو أداة توازن بين المؤسسات السياسية عبر تمثيل الوحدات الداخلة في الاتحاد بعدد متساوي لكل منهم غالباً، اذ يؤدي هذا المجلس أدواراً في عدم استفحال

[1] صالح جبير صدام ، الفيدرالية وإدارة النزاع في العراق ، مجلة رسالة الحقوق (جامعة كربلاء_ كلية القانون، العدد2 ، 2012) ، ص 124_125. وكذلك سعد سلوم ، التنوع الخلاق_ خريطة طريق لتعزيز التعددية في العراق (بغداد: مؤسسة مسارات للتنمية، 2013)، ص 15_20.

الإختلافات، وتحقيق التوازن في التمثيل النيابي (المناطقي)، وكذلك يمثل ضرورة تشريعية لتعزيز البنية العضوية للشرعية الدستورية.

2. استكمال قانون المحكمة الاتحادية وتشريعه، لما لها دور رئيس في تنظيم العلاقة وحل المشكلات بين الحكومة الاتحادية وأطرافها، كما من الممكن إنشاء (هيئة مستقلة) تتولى النظر في الموافقة على تشكيل الاقاليم مستقبلاً.

3. تشريع او تعديل بعض القوانين النافذة التي تختص بمنح الحكومات المحلية الاستقلالية النسبية، ومنها (قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم 21 لسنة 2008)، وقانون الإجراءات التنفيذية لتشكيل الأقاليم (رقم 13 لسنة 2008)، وتشريع القوانين الاساسية الاخرى كقانون النفط والغاز وغيرها.

4. تنمية الوعي الشعبي وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني لأخذ دورها في نشر فوائد اللامركزية السياسية منها والادارية لتعزيز نشر ثقافة الفيدرالية داخل المجتمع العراقي.

فضلاً عما سبق، فان الأليات الدستورية والقانونية ينبغي ان تتضمن ايجاد هندسة انتخابية ملائمة لتعزيز المشاركة السياسية، ومن الممكن ان يوفر النظام الانتخابي ذات الدوائر الانتخابية المتعددة مقبولية اكثر لدى الناخب العراقي، وعليه فان انجاز تلك الأليات ممكن ان ينعكس ايجابياً على تحقيق الامن الوطني من خلال تحقيق الرضا والقبول الشعبي وتعزيز مبدأ الشراكة في ادارة الدولة ، وكذلك تنظيم موارد الدولة، وكل تلك العوامل هي عوامل تعزيز الشرعية السياسية.

ثانياً_ الأليات السياسية: لا شك بان الاختلافات السياسية والصراعات الحزبية، وكذلك التدخلات الخارجية وضعف الهوية الوطنية، تعد من أهم عوال تقليص فرص الامن الوطني في ظل الشرعية السياسية، لذلك ومن أجل تعزيز فرص الامن الوطني لا بد من العمل على ما يأتي:

1. انجاز المصالحة المجتمعية وتقليص الصراعات الحزبية: عبر إزاحة عناصر سوء الفهم وتذليل الصعوبات والتعامل مع المستجدات العراقية وفق إرادة وتوافق مجتمعي، وصولاً لاتفاق على منهج سياسي مشترك بما فيه من مسارات الامن الوطني ضمن إطار الوثيقة الدستورية، وعليه فان انجاز مصالحة حقيقة تحتاج الى مبادرة تعقد مؤتمراتها وتطلق بياناتها من دون تدخلات خارجية، ومن الممكن تأطير مقرراتها بتشريع قانون بغية اضفاء الصفة الالزامية عليها، بشرط التخلي عن الشروط المسبقة وعملية مصارحة

لجميع الاشكاليات من ضمنها، متعلقات موظفي الدوائر المنحلة وصولاً لتحقيق مضامين العدالة الانتقالية كافة.[1]

2. انهاء مبدأ المحاصصة الطائفية: اثبتت التجارب فشل مبدأ المحاصصة الطائفية الذي استندت العملية السياسية في إدارة مؤسسات الدولة بعد عام (2003) وتسنم المناصب السياسية والامنية وفقاً لذلك المبدأ، مما عزز التمايزات الاجتماعية واضحى الولاء للطائفة والمذهب والقومية اسمى من الولاء للوطن، لذلك ومن أجل إصلاح المسارات ينبغي إخراج المناصب الادارية على الاقل والمناصب الامنية من دائرة المحاصصة بغية ايجاد مؤسسات الامنية وعسكرية ذات كفاءة، وذلك عبر مواقف حاسمة لإيقاف التدهور وإعادة الاستقرار الأمني، وصولاً لتحقيق دولة المواطنة القائمة على العدل والمساواة.

3. تعزيز الهوية والوحدة الوطنية: لعل ان إذكاء الحالة الطائفية يعتبر من اهم عوامل تنامي العنف والإرهاب ، وهو ما يتطلب التصدي لها حتى لا تستقر في وجدان الشرائح العراقية من خلال تخليص المجتمع من التمايزات الإجتماعية التي لا تزال تقف عائقاً إزاء مشروع الوحدة والتكامل الوطني وقلصت من فرص تحقيق الامن الوطني العراقي، وتلك تتطلب العمل على ما يأتي:[2]

1. الفصل بين العمل المدني والعمل السياسي وإشاعة مبدأ الحوار لإنتاج وعي ثقافي يكبح جماح التطلع نحو الولاءات الفرعية.

2. تطبيق برامج وطنية تعتمد على المنافع والمصالح الاقتصادية في أغلب مدن العراق لتعميق تشابك المصالح بين افرد المجتمع دون النظر الى التعدد الطائفي او القومي.

3. تنظيم عمل الأحزاب والقوى السياسية ، وكذلك منظمات المجتمع المدني، من خلال تشريع او تعديل القوانين النافذة من اجل تقليص حالة التشرذم المجتمعي، بما فيها قوانين حظر المنظمات ذات النعرات الطائفية، ومن الممكن الإفادة من خبرات الدول التي مرت بحالة عدم الاستقرار او الدولة المتعافية من النزاع وذات المجتمعات المتعددة مثل الهند وماليزيا وغيرها.

---

(1) المصالحة الوطنية في العراق دراسة مقارنة (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط ، أوراق سياسية العدد 728 ، 21 / 2 / 2016)، متاح على الرابط الاتي: www.bayancenter.org/2016/02/

(2) ياسر عبد الحسين، عراق ما بعد داعش قراءة في السياسة العراقية لمواجهة الارهاب، مجلة الدراسات الاستراتيجية والدولية(جامعة بغداد_ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 66، 2016)، ص 310 .

4. الحد من التأثير الخارجي السلبي: ان التدخلات السلبية في الشؤون الداخلية العراقية اثرت بشكل ملحوظ في تقليص فرص الامن الوطني، اذ لاحت بالأفق العديد من الادوار السلبية على المستوى الدولي او الاقليمي، ووصلت بعض التدخلات الى تقديم العون للجماعات الارهابية والتنظيمات المسلحة الاخرى، ومن اجل تعزيز الامن الوطني لا بد من العمل على الحد من التأثير السلبي لتلك الدول، عبر ما يأتي:[1]

1. تحصين ولاء الفرد العراقي للوطن من خلال وسائل ثقافية واعلامية وحتى اقتصادية بما يكفل عدم انخراطه في مكاتب مسلحة خارج إطار الدولة.
2. تفعيل دور السياسة الخارجية والتفاعل مع المجتمع الدولي، وفق علاقات (التكامل والتعاون) وتنفيذ الالتزامات التي من شأنها تحقيق السلم والأمن الدوليين، وبناء العلاقات الخارجية على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، والأهم هو عدم السماح بان تكون البلاد ساحة لتصفية الحسابات والصراعات الدولية والإقليمية.
3. العمل بسياسات حسن الجوار، بما يعزز من شرعية النظام السياسي ويدعم الديموقراطية الناشئة، ومن الممكن الاستفادة من خبرات الدول الجارة بما يخدم مصلحة العراق عبر زيادة حجم التبادل التجاري وتطوير العلاقات المجتمعية والسياحية.

ثالثاً_ تعزيز قدرة الاجهزة الامنية: بعد إعلان النصر العسكري على التنظيمات الارهابية ، تأتي أهمية بناء نظام أمني مستدام عبر اجهزة أمنية وخطط واستراتيجية فعالة للعمل على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ومراقبة الحدود، ومنع الإنتقام، وفرض الإستقرار الأمني من خلال تدابير إحتكار شرعية إستخدام العنف من الدولة، وتلك الفعاليات تحتاج الى عوامل عدة ومن أهمها:

1_ الاصلاح الهيكلي للأجهزة الامنية: تتمثل مسائل الاصلاح الهيكلي بمعالجة حالات (الفساد والمحسوبية والمحاباة)، وكذلك الاهتمام وتعزيز القدرات في الإتصالات والخدمات اللوجستية ونقص الإمكانات والرؤى والاستراتيجيات للتعامل مع العملية الامنية حسب الموقف لمرحلة ما بعد الحرب المباشرة، كما ان الاصلاح الهيكلي يتضمن إنتقاء افراد القوات الامنية حسب الكفاءة والتخصص يرافقه توافر وسائل أتصال متطورة، ومنظومة قيادة وسيطرة وإدارية مرنة، وكذلك إعادة النظر في هرم القيادة وإستبدال من تولوا مناصبهم خارج (المعايير القياسية) لِاختيار المناصب الامنية أو منح الرتب العسكرية خارج قاعدة التدرج المهني، إذ لابد أن

[1] بتصرف: عمر جمعة عمران، استراتيجية بناء السلم الاهلي في الدولة العاجزة ، مجلة قضايا سياسية(جامعة النهرين_ كلية العلوم السياسية، العدد 50، 2017)، ص 314.

تكون المؤسسات الامنية بعيداً عن تأثير الأحزاب ورجال الدين، لضمان نزاهة عملهم وصيانة والإستقرار الامني في المديات المستقبلية.[1]

2_ تعزيز القدرة القتالية للأجهزة الامنية: ان تعزيز الانتصار العسكري على التنظيمات الارهابية وتحقيق مزيداً من فرص الامن الوطني، يحتاج الى تعزيز القدرات القتالية بإمكانيات حديثة ومتقدمة، بما فيها التسلح الثقيل والحديث، تطوير قدرات العراق في مجال الطيران الحربي، توافر منظومات لحماية الأجواء العراقية وغيرها من الإمكانيات المتطورة التي تعادل او تفوق ما تمتلكه دول الجوار او حتى التنظيمات الإرهابية، وفي هذه الصدد، يمكن تفعيل نظام التجنيد الالزامي (ذكره الدستور العراقي لعام 2005 وينظم ذلك بقانون)، وايجاد أليات حديثة لمزج بين الاحترافية المتمثلة بالتطوع وبين التجنيد الالزامي مثل تقليل مدة الخدمة، في مقابل رفع أجورها)، كما ان ذلك يحث مزايا مهمة ومنها، وجود أفراد المجتمع جميعهم في المؤسسة العسكرية، خلق اندماج الجيش والشعب يتلقى فيها افراد المجتمع أولى أسس العقيدة الوطنية، وكذلك فان التجنيد الإلزامي يوفر قوة احتياط ظهيراً للجيش مؤهلاً مراحل الطوارئ باعتباره عمقاً معنوياً للقوات المسلحة، كما ان التجنيد الإلزامي يحد من المحسوبية والفساد لا سيما في التعيين، كما يحد من التدخل السياسي في المؤسسة الامنية.[2]

3_ تعزيز القدرة الاستخبارية: إنَّ مرحلة ما بعد الحرب المباشرة تعتمد بالدرجة الأساس على القدرة الاستخبارية وخاصة ان التنظيمات الإرهابية وبعد خسارتها ستعتمد على حرب استراتيجية حرب العصابات، مما يتطلب الشروع بعمليات إستباقية بناء على المعلومات الدقيقة، وعليه فالأجهزة الاستخبارية هي مؤسسة غير مرئية يكون عملها من خلال شبكات ومخبرين وخطة اختراق ونسبة إنجاز التقدم والإخفاق، وبالتالي دراسة اسباب الإخفاق للوصول الى بدائل افضل لوضع علاجات لخرق التنظيمات وغيرها، ولتعزيز القدرات الاستخبارية في العراق ينبغي العمل على ما يأتي:[3]

1. توحيد أجهزة الاستخبارات تحت قيادة موحدة لأنها تشترك في المهام نفسها من اجل توفير الجهد والوقت، او توحيد الجهود عبر غرف عمليات مشتركة لتقاطع المعلومات لتحليلها.

---

(1) أحمد فكاك البدراني، الإرهاب وتحدي الأمن الوطني العراقي بعد أحداث الموصل 2014 ، مجلة جيل حقوق الانسان (لبنان: العدد 23، 2016)، ص79.

(2) بسمة قضماني، الأطر الأمنية والتحولات الديمقراطية، ضمن كتاب (الخروج من الجحيم)، ترجمة وائل سواح (بيروت: مركز بحوث التنمية الدولية ، 2017)، ص 10.

(3) عماد الدين طه ياسين، الاستراتيجية القتالية لداعش في مواجهة القوات الأمنية، ضمن كتاب الارهاب _داعش إنموذجا (بغداد: مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية،2015)، ص77.

2. تعظيم الدعم المالي اللازم لتطوير قدرة تلك الأجهزة، من خلال توفير التدريب المكثف والتسليح الحديث ومنظومة معلومات، والمستلزمات التكنلوجية الحديثة كافة .

3. اختيار قادة الاجهزة من ذوي الكفاءة والتخصص بعيداً عن المحاصصة، بعد التأكد بعدم الولاء لأي دولة اجنبية، وكذلك تكثيف مراقبة افراد تلك الاجهزة في مراحل العمل كافة وحتى بعد تركهم العمل (التقاعد او الفصل وغيرها من الاسباب)، والعمل على تأسيس جهاز خاص لحفظ أسرار الدولة .

4. العمل على تعزيز اواصر التعاون والثقة بين كوادر الاجهزة وافراد المجتمع، ومن الممكن استخدام الحواز المالية يرافقه الحماية للمتعاونين من تلك الاجهزة بغية توافر المعلومات بشكل افضل واسرع من خلال تعاون المواطنين مع الاجهزة الامنية.

ان تعزيز قدرة الاجهزة الامنية سيفضي الى تحقيق العديد من فرص الامن الوطني وذلك من خلال إعادة الاحترافية والتوازن مع المؤسسات المدنية وفق الوثيقة الدستورية وإعاقة المدّ الطائفي والمذهبي والقومي والوصاية من قبل السياسيين، وكذلك تحقيق التفاعل والتعاون وتوزيع الادوار بين الاجهزة الامنية والعسكرية الرديفة(الحشد الشعبي، الحشد العشائري، البيشمركة)، لأجل مسك الأرض في المديات المستقبلية، كما ان تعزيز قدرة الاجهزة الامنية سيعمل على إحتواء التدخلات الخارجية، وتحديد شروط التدخل والتحول نحو التعاون الاستخباري او في مجال التدريب والتسليح، وكل تلك العوامل تمثل فرصاً لتحقيق الامن الوطني في ظل الشرعية السياسية.

رابعاً_ الأليات الاقتصادية والمجتمعية: تتمثل أهم أهداف الأليات الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز الامن الوطني بما يأتي:[1]

1. توافر وسائل الشفافية ومكافحة الفساد وهدر المال العام بغية إيجاد نظام إداري كفوء ومستجيب لإحتياجات التعافي.
2. تقوية المنعة البشرية وحمايتها من مخاطر الانتكاس مرة أخرى.
3. تعزيز المسؤولية التكاملية بين المجتمع والاجهزة الامنية.

ومن أجل تحقيق أهداف الأليات الاقتصادية والمجتمعية بغية الوصول الى سبل نجاح الامن الوطن الوطني لمرحلة ما بعد (داعش)، ينبغي العمل على ما يأتي:

[1] وزارة التخطيط العراقية ، خطة التنمية الوطنية 2018_2022، ص 102.

1. تفكيك ظاهرة الفساد: لا يمكن البدء بتحقيق الاهداف اعلاه بدون العمل على وسائل تفكيك ظاهرة الفساد في العراق وعلى الصعد كافة، ومنها وضع قوانين صارمة في مسألة الإفصاح عن الذمم المالية خاصة لمن تسنم المناصب العليا، في المقابل تغليظ القوانين فيما يخص الكسب غير المشروع، وانشاء جهاز مسؤول على مكافحة الفساد (موحد) يصدر تقارير دورية وتكون بمتناول افراد المجتمع لغرض تعزيز الرقابة الشعبية، وكذلك تحقيق التوزان والعدالة بين القطاعي العام والخاص في الأجور والحقوق الاجتماعية، وإدخال عوامل التكنلوجيا لإنجاز المعاملات اليومية للمواطنين (الحكومة الالكترونية) والتي من شأنها تقليص المحسوبية والرشى، وكذلك تشجيع وسائل الاعلام ورجال الدين ومنظمات المجتمع المدني وتضمنيها في المناهج الدراسية ، لبيان اثار تلك الظاهرة التي لطالما قلصت من فرص الاستقرار على المستويات كافة .[1]

2. تخفيض معدلات الفقر والبطالة: وهي من أبرز معرقلات تحقيق فرص الامن الوطني، والعمل على حل تلك المشكلات ستفضي الى مزيداً من فرص الامن الوطني، لما تمثله من ظاهرة مرتبطة بأبعاد اقتصادية وامنية واجتماعية وثقافية، وهي احدى العوامل التي من شأنها تعطيل القدرات البشرية في سبيل تحقيق احتياجاته وامااله، وما تحمله من انعكاسات خطيرة والتي قد تدفعهم للأفعال غير القانونية مثل الانتماء الى التنظيمات الإرهابية وادامة العنف عبر المكاتب العسكرية خارج اطار الدولة وكذلك منظمات الجريمة المنظمة وغيرها، ولتخفيض معدلات الفقر والبطالة ينبغي العمل على ما يأتي:[2]

1. توافر وتحسين مفردات (البطاقة التموينية) وخاصة للعوائل ذات الدخل المحدود، والعمل على توافر الموارد للازمة لتعزيز نظام الحماية الاجتماعية للفقراء.
2. توافر بيئة مستجيبة للتحديات، والتي تتمثل غالباً بسكن ملائم وبأقساط ميسرة من خلال تنفيذ مشاريع لبناء مجمعات سكنية، وإعادة توطين النازحين وتوفير سبل الحياة الكريمة عبر توفير المستلزمات الضرورة بدء من مخيمات النزوح وصولاً الى الحلول المستدامة في المناطق المحررة.
3. تكثيف البرامج الاجتماعية والاقتصادية بغية انشاء المشاريع الصغرة والمتوسطة للشباب والعاطلين عمل العمل يرافقه برامج تدريب مكثفة.

---

(1) عماد عبد اللطيف سالم ، الفساد في العراق_ من البُنْيَة إلى الظاهرة محاولة للخروج من الحلقة المفرغة للاستدامة 1974_2015، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية (جامعة الكوفة: المجلد 14 ، الإصدار 2_2017، 3)، ص462.

(2) وزارة التخطيط العراقية ، خطة التنمية الوطنية 2018_2022، ص 108، وكذلك، هشام محمد ،عماد حسن حسين ، ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق ، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية (جامعة واسط: العدد 25 ، جامعة واسط ، 2017)، ص 127.

4. تحسين واقع الخدمات الصحية المجانية، من خلال توافر المستلزمات الصحية والادوية في المستشفيات الحكومية والمراكز الصحية، اذ يحتاج العراق الى بناء عديد من تلك المؤسسات، فضلاً عن اعادة تأهيل المؤسسات الصحية في المناطق المحررة.
5. العمل على تأهيل المؤسسات التعليمية والتربوية وتوفير المستلزمات الضرورة كافة، وتشجيع العوائل بالتعليم الالزامي ومن الممكن ربط منظومة الدفع للضمان الاجتماعي بمسالة التحاق ابنائهم في المدراس لان التعليم هو المحرك الاساس للمجتمع واللبنة الأولى لدفع عجلة التنمية للأمام.
6. العمل على تنفيد وسائل تمكين المرأة العراقية وعلى المستويات المعرفية والصحية والثقافية والسياسية لإعادة ربط المرأة العراقية ضمن المنظومة الاجتماعية والسياسية كفاعل وليس مجرد ضحية، اذ تعتبر المرأة هي الوعاء الأول لتحقيق الامن الوطني عبر تعليم الاجيال حب الوطن ونشر ثقافة السلام.

ان العمل بالأليات اعلاه كفيل بتخفيض معدلات البطالة والفقر، والتي تحتاج الى معالجة الاختلالات في الاقتصاد الريعي والاختلالات في القطاعات الصناعية والزراعية، والتي تحتاج الى العمل على تنويع القاعدة الاقتصادية العراقية من خلال تطوير القطاع النفطي وقطاع الغاز والموارد الكثيرة التي يتمتع بها العراق، وكذلك النهوض بواقع قطاع السياحة، وتوفير سبل الدعم للقطاع الخاص، وكذلك القطاعات الزراعية والصناعية، والأهم من ذلك هو ترشيد الانفاق العام لا سيما الرواتب الكبيرة للمسؤولين العراقيين ومراجعة نظام تعيين المستشارين في الرئاسات الثلاثة وديوان المحافظات وغيرها من النفقات غير الضرورة، وتحويلها بغية الاستثمار في الانسان لتعزيز دورهم في المنظومة المجتمعية.

3. تكامل الادوار بين المجتمع والمؤسسة الامنية: تؤدي مؤسسات التنشئة الاجتماعية ادواراً مهمة في عملية الاستقرار الامني من عدمه، اذ من الممكن ان يكون دورها اذ ما انشغلت بغرس قيم التناحر والتفرقة بين افراد المجتمع، لذلك فان اغلب الدول تهتم بمسألة مؤسسات التنشئة لجعل اداورها ايجابية في مسألة تحقيق الامن الوطني، وعليه لا بد من العمل على اجراءات من اجل تعزيز دور مؤسسات التنشئة في العراق من خلال دورها لتعزيز التكامل بين المجتمع والاجهزة الامنية، ومن الممكن ان تتمثل الحلول بما يأتي:

1. الاسرة: وهي الوعاء الأول الذي يبني شخصية الفرد، ويمثل انعكاساً لأفكار الوالدين والاقرباء التي تُطرح ليطبقها الصغار غالباً في المستقبل، الامر الذي يؤدي الى ترسيخ القيم تجاه المنظومة المجتمعية والسياسية، وهنا ينبغي الابتعاد عن الافكار الهدامة وكذلك تشريع قوانين العنف الاسري، وتعزيز الحوار

والمناقشة بدلاً من الانعزال الذي يمكن ان يتحول الى (الاستلاب الفكري) ، وهي الجرعة الأولى للوقاية من التطرف، فدور الاسرة يتمثل في تنمية الإحساس الأمني عبر تشجيع أبنائها على احترام القوانين وعدم الانجرار وراء الأعمال غير القانونية مثل (الانتماء الى التنظيمات الارهابية، المكاتب العسكرية خارج اطار الدولة، المخدرات وغيرها من عناصر الجريمة المنظمة).[1]

2. التربية والتعليم: تحتاج مرحلة ما بعد داعش العمل على إعادة بناء الانسان العراقي علمياً ومعرفياً وتبدء تلك المرحلة من المدرسة بكل مراحلها وصولاً الى الجامعات ضمن مناهج علمية تعزز أسس التسامح والحوار والثقافة الديمقراطية، والتي تتطلب إعادة صياغة المناهج الإنسانية ضمن القيم الديمقراطية للنظام الجديد بما فيها احترام القانون وسيادته ، وتعريف الفرد من خلال التعليم على حقوقه وواجباته على أساس المواطنة وصولاً لتحقيق (الامن الفكري).[2]

3. الاعلام: ينبغي العمل على تكثيف الجهود لبناء ماكنة اعلامية متطورة او تحديث المؤسسة الاعلامية شبه الرسمية من خلال مواكبة التطور التقني والتكنلوجي لتقليص الفجوة ما بين الاعلام المحلي (المدني، الحربي) والدولي والتي من شانها التأثير على الوعي الفكري لأفراد المجتمع ، وكذلك الاستعانة بخبراء في اختصاص الاعلام بفروعه كافة لمواجهة التيارات المنحرفة التي تروج لها وسائل الاعلام المغرضة، وكذلك تشجيع المواطنين على احترام القوانين وغيرها.

4. المؤسسة الدينية: تعد من أهم مؤسسات التنشئة، ويمكن ان تؤدي ادواراً مهمة في تعزيز وحدة المجتمع وترسيخها للقيم السامية، في المقابل، تمتلك أدواراً مهمة في محاربة الأفكار الهدامة والقيم السلبية، وهي مسؤولية تقع على رجال الدين والمفكرين، من خلال الخطب والمحاضرات والمناسبات الدينية وغيرها من الفعاليات الدينية والتي من شأنها تشجيع المواطنين بالإحساس بالمسؤولية تجاه المجتمع والدولة ونبذ الطائفية والتعصب، بما فيها قضايا (تحريم القتل غير المبرر) او (العنف المضاد او عملية الانتقام)، وتوضيح جوهر الدين الحنيف الذي يعتمد على (اللاعنف) كمسار في ادارة الرسالة السماوية ومن ثم إسقاط إدعاءات (قادة الإرهاب والتطرف) لأنهم وظفوا العامل الديني لتحقيق أهدافهم الخاصة.[3]

---

(1).ابراهيم ناصر، علم الاجتماع التربوي، ط٢(بيروت: دار الجيل، 1996)، ص62.

(2) للمزيد حول الامن الفكري ينظر: صلاح حسن احمد، دور الأمن الفكري في تحقيق السلم الإجتماعي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية(جامعة كركوك: المجلد 4، العدد 12،ج1 2015)، ص 530-532.

(3) حمدان رمضان محمد، دور المسجد في تحقيق الاندماج السياسي في المجتمع العراقي المعاصر ، مجلة كلية العلوم الإسلامية(جامعة الموصل: المجلد 7، العدد 13، 2013)، ص 590.

الخاتمة

شهد النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 تغييرات جذرية بما تضمنه من مبادئ الشرعية السياسية، والتي من المفترض توفر مزيداً من فرص الامن الوطني بعد ان ترك العراق ارث الاستبداد بكل اختلالاتها، الا ان تداعيات تدهور الأوضاع الامنية منذ اليوم الأول للاحتلال الامريكي جعلت من النظام السياسي العراقي الجديد مشلول الخطى لما تخلله من تحديات عديدة ومتنوعة وعلى المستويات المختلفة، وصولاً الى انتكاسة عام 2014 واحتلال التنظيمات الارهابية لمناطق واسعة من العراق، التي مثلت اخطر التحديات على النظام السياسي ووجوده، وفي الجانب الاخر مثلت فرص لتعزيز الوحدة بين مكوناته، وهذا ما ظهر جلي خلال حروب التحرير بمشاركة (البيشمركة، الحشد الشعبي، الحشد العشائري) بجانب القوات المسلحة العراقية ، وتوجيه موارد البلاد كافة من اجل التخلص من أفة الارهاب، والتي تكللت بالنصر النهائي في عام 2017، لكن هذا الانتصار لا يزال بحاجة الى أليات وعوامل واجراءات من اجل تعزيزه والحيلولة دون الرجوع الى انتكاسة النزاع مرة اخرى، والتي من الممكن ان تتضمن أليات على الصعد القانونية بتعديل بعض بنود الدستور وتحسين تجربة الفيدرالية، وكذاك اجراء تسويات سياسية تعيد الوحدة الوطنية لأبناء المجتمع ، وتعزيز قدرات قواتنا الامنية وتجهزيها بالأسلحة والقدرات الحديثة، كما من الممكن ان تتضمن تلك الأليات على الصعد الاقتصادية عبر تفكيك ظاهرة الفساد، وتحسين الاوضاع المعيشية للفقراء، وصولاً الى تكامل الأدوار بين المجتمع والاجهزة الامنية وصولاً الى حكومة العملية الامنية بغية تحقيق الامن المستدام وهو الغاية الاسمى.

الاستنتاجات:

بالرغم من سعي النظام السياسي العراقي الجديد لعد عام 2003 من إيجاد ترتيبات للأمن الوطني في ضوء وثيقة دستورية ديمقراطي تضمن العديد من ايجابيات عناصر الشرعية السياسية، التي يفترض بها أن توفر مزيداً من الفرص، لكن تلك الترتيبات لم تخلُ من التحديات التي رافقت بناء نظام أمني مستدام قبل مرحلة داعش وما بعدها كان ابرزها:

1_ موروث الاستبداد السياسي وشكل موروثاً ثقيلاً ترك أثاره في المجتمع بشكل شيوع ثقافة الخضوع التي انتجت ما يسمى عسكرة المجتمع وميول الفرد العراقي نحو العنف.

2_ معوقات قانونية وسياسية كالخلل والغموض في بعض نصوص الدستور، ناهيك عن عدم الالتزام او عدم توافر النية في الالتزام بنصوص الدستور، وكذلك عدم تنظيم العلاقة بشكل جيد بين الحكومة الاتحادية ووحداتها السياسية.

3_ شهد الواقع الامني تحديات وظواهر جديدة بما فيها (الارهاب، العنف السياسي، الصراعات الحزبية)، التي قصلت من دور الجهود المبذولة، ناهيك عن التحديات البنيوية والوظيفية أثرت على قدرة المؤسسات الامنية في تحقيق مزيداً من فرص الامن الوطني في ظل الشرعية السياسية.

4_ العوامل الخارجية (اقليمية_ دولية) ودعم بعضها للعنف وديمومته في حالات عديدة عبر تقديم الدعم للمجموعات الارهابية والمسلحة او خلق حالات من النزاعات بين مكونات المجتمع العراقي.

5_ عوامل اقتصادية واجتماعية وأهمها ظاهرة الفساد وارتفاع معدلات البطالة واستمرار التشظي المجتمعي في ظل عدم تحديد ملامح هوية وطنية عراقية توحد اطياف المجتمع.

المصادر :

أولا_ الدساتير والقوانين والوثائق الرسمية:

1. دستور جمهورية العراق لعام 2005.
2. قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2004.
3. وزارة التخطيط العراقية ، خطة التنمية الوطنية 2018_2022.

ثانياً_ الكتب العربية والمترجمة:

1. إبراهيم عبد العزيز شيحا، النظم السياسية _الدول والحكومات(القاهرة: دار النهضة العربية، 2006).
2. ابراهيم ناصر، علم الاجتماع التربوي، ط٢(بيروت: دار الجيل، 1996).
3. اثير ادريس عبد الزهرة، مستقبل التجربة الدستورية في العراق (بيروت: دار مكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، 2011).
4. احمد زكي البدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط2 (بيروت: مكتبة لبنان، 1986).
5. أونر أوزلو، تنمية واعادة بناء الإقتصاد العراقي، ط 1، ترجمة ونشر مركز العراق للأبحاث(بغداد: ونشر مركز العراق للأبحاث، 2006).
6. باريخ بيخو، إعادة النظر في التعددية الثقافية التنوع الثقافي والنظرية السياسية (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2007).
7. بسمة قضماني، الأطر الأمنية والتحولات الديمقراطية، ضمن كتاب (الخروج من الجحيم)، ترجمة وائل سواح (بيروت: مركز بحوث التنمية الدولية ، 2017).
8. بول بريمر، عام قضيته في العراق النضال لبناء غد مرجو، ترجمه عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2006).
9. حامد سالم الزيادي، احتلال داعش لنينوى_ المقدمات والنتائج نكسة حزيران ٢٠١٤ (بغداد: دار الجواهري للنشر، 2015).
10. حيدر علي نوري، الجريمة الإرهابية في ضوء قانون مكافحة الإرهاب، ط١(بيروت: منشورات زين الحقوقية ، 2013).

11. سعد سلوم، التنوع الخلاق_ خريطة طريق لتعزيز التعددية في العراق (بغداد: مؤسسة مسارات للتنمية، 2013).

12. طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1999).

13. طعمية الجرف، النظرية العامة للقانون الدستوري (القاهرة: دار النهضة العربية ، 2001).

14. عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، ط 6 (القاهرة: مؤسسة المعارف، 2005).

15. عبد الغفار شكر، محمود مورو، المجتمع الاهلي ودوره في بناء الديموقراطية، ط1 (دمشق: دار الفكر، 2003).

16. عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والتنمية في العراق مؤشرات الهشاشة وفاعلية السياسات (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع ، 2016).

17. علي وتوت ، الدولة والمجتمع في العراق المعاصرط1 (بيروت: مركز دراسات المشرق العربي، 2008).

18. عماد الدين طه ياسين، الاستراتيجية القتالية لداعش في مواجهة القوات الأمنية، ضمن كتاب الارهاب _داعش إنموذجا (بغداد: مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية،2015).

19. غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد – دراسة في الشرعية الدستورية، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).

20. كرار أنور البديري، سقوط الموصل _العراق ومحصلة الأعباء الداخلية والخارجية، ط1(عمان: دار دجلة موزعون وناشرون، 2016).

21. ماجد راغب الحلو، القانون الدستوري(الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، 2008).

22. محمد احمد محمود، تعديل الدستور دراسة في ضوء الدستور العراقي لسنة 2005 النافذ، ط1(بغداد: الدائرة الاعلامية في مجلس النواب ، 2010).

23. محمد محي محمد، سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع _ دراسة حالة العراق بعد عام (عمان: دار دجلة ناشرون وموزعون ، 2020).

24. محمد مهدي عاشور، التعددية الاثنية _ إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية (عمان: المركز العالمي للدراسات السياسية ، 2002).

25. وليد سام محمد، مأسسة السلطة وبناءً الدولة– الامة دراسة حالة العراق، ط1(عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2013).

ثالثا_ الرسائل والاطاريح الجامعية:

1. علي محمد أمين، النظام السياسي والأمن الوطني في العراق بعد 2003 _دراسة في البنية السياسية (رسالة ماجستير غير منشورة: النجف، معهد العلمين للدراسات العليا ، 2018).

2. مها عبد اللطيف حسن، مشكلة التعاقب على السلطة وأثرها في الإستقرار السياسي في العالم الثالث (اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1994).

3. يمامة محمد كشكول، النظام القانوني لإنشاء الوحدات الاتحادية وتنظيمها في العراق _دراسة مقارنة (رسالة ماجستير غير منشورة : كلية القانون، الجامعة المستنصرية، 2010).

رابعاً_ الدوريات (البحوث المُحكمة، المؤتمرات):

1. احمد شكر حمود، الاشكالية الإجتماعية والاقتصادية وبناءً الدولة المدنية في العراق بعد عام 2003، المجلة السياسية والدولية (الجامعة المستنصرية_ كلية العلوم السياسية : العدد 35–36 ، 2017).

2. أحمد فكاك البدراني، الإرهاب وتحدي الأمن الوطني العراقي بعد أحداث الموصل 2014 ، مجلة جيل حقوق الانسان (لبنان: العدد 23، 2016).

3. حسن تركي عمير، اشكالية التحول الديمقراطي في العراق_ دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديالى (جامعة ديالى: كلية القانون والعلوم السياسية، العدد 8، 2013).

4. حسن سعد عبد الحميد، زيد حسن، التحديات الداخلية والخارجية للأمن الوطني العراقي، مجلة مركز النهرين للدراسات(بغداد: مركز النهرين للدراسات، العدد 11، بغداد، 2018).

5. حمدان رمضان محمد، دور المسجد في تحقيق الاندماج السياسي في المجتمع العراقي المعاصر، مجلة كلية العلوم الإسلامية(جامعة الموصل: المجلد 7، العدد 13، 2013).

6. خضر عباس عطوان، (استعادة للعنف) صحيفة الزمان، العدد (3321)، 2009.

7. سرمد عبد الستار امين، مظاهر المشكلة السياسية والأمنية في العراق بعد عام 2003(جامعة بغداد _مركز الدراسات الدولية: أوراق دولية، العدد 199 ،2011).

8. صالح جبير صدام ، الفيدرالية وإدارة النزاع في العراق ، مجلة رسالة الحقوق (جامعة كربلاء_ كلية القانون، العدد2 ، 2012).

9. صلاح حسن احمد، دور الأمن الفكري في تحقيق السلم الإجتماعي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية(جامعة كركوك: المجلد 4، العدد 12،ج1 2015).

10. عامر حسن فياض، امير مالك مليوخ، الشرعية السياسية ومؤشرات عنصر النجاز في النظام السياسي العراقي بعد العام 2003، مجلة قضايا سياسية(كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، الاصدار 59 ، 2019).

11. عامر حسن فياض، تعزيز الوحدة الوطنية العراقية بين الفيدرالية والمركزية وتعديل الدستور، المجلة السياسية والدولية(الجامعة المستنصرية، العدد 8، 2008).

12. عبد العظيم جبر حافظ، البنية الاجتماعية الديموقراطية والأمن الوطني، مجلة قضايا سياسية (كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، الإصدار 51،).

13. عماد عبد اللطيف سالم ، الفساد في العراق_ من البُنْيَة إلى الظاهرة محاولة للخروج من الحلقة المفرغة للاستدامة 1974_2015 ، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية (جامعة الكوفة: المجلد 14، الإصدار 2_3، 2017).

14. عمر جمعة عمران، استراتيجية بناء السلم الاهلي في الدولة العاجزة، مجلة قضايا سياسية (جامعة النهرين_ كلية العلوم السياسية، العدد 50، 2017).

15. هشام محمد ،عماد حسن حسين ، ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق ، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية (جامعة واسط: العدد 25 ، جامعة واسط ، 2017).

16. ياسر عبد الحسين، عراق ما بعد داعش قراءة في السياسة العراقية لمواجهة الارهاب، مجلة الدراسات الدولية(جامعة بغداد_ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 66، 2016).